1

جريدة المناضل-ة، عمالية، نسوية، شبيبية، أممية

عدد39

المناضل-ة
Almounadil-a
جريدة عمالية-نسوية-شبيبية-أممية(Morocco)
تحرر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم

جريدة المناضل-ة، مدير النشر: اسماعيل المنوزي، 20 يناير 2025

رأس السنة الأمازيغية: الحاجة إلى منظور عمالي تقدمي للنضال

تقرأ-ون في هذا الملف

• وجهتنا بناء الجبهة العمالية والشعبية الموحدة لصد الهجمة البرجوازية الكاسحة

• وقف الجرائم الصهيونية بغزة: حي على الصمود والإدانة للداعمين الاستعماريين وأنظمة الاستبداد والخيانة

• التفكير الجنساني. البطريركية و/أو الرأسمالية: لنعد فتح النقاش

• تقرير عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنضالي بمدينة وجدة

• روزا لوكسمبورغ Rosa Luxembourg (في قاموس لو ميترون Le Maitron، للحركتين العمالية و الاجتماعية)

• الأرض في المغرب، نهب وخوصصة

• النقابات العمالية من الوطنية الصدمية إلى الجامعة الشعبية

• النضال من أجل الأرض في اشتوكة- آيت باها، سيدي بيبي وآيت اعميرة (حوار)

• لماذا الاشتراكية؟

• قسم ثان وأخير: بناء تضامن عالمي ضد التنافس الإمبريالي مقابلة مع آشلي سميث حول صعود الصين الرأسمالية

رأس السنة الأمازيغية : الحاجة إلى منظور عمالي تقدمي للنضال

بعد إعلان رأس السنة الأمازيغية عطلة رسمية، انطلقت حملة دعائية ضخمة تجعل من المَلكية راعية حقوق الأمازيـغ (اللغوية والثقافية)، واكتسى تخليد هذه الذكرى طابعا مزدوجا: 1) رسميا، تقوم به مؤسسات الدولة الوزارية والتعليمية والثقافية، وتختصر تاريخ القضية في مجهودات المَلكية والدولة؛ 2) وتجاريا/ فلكلوريا يحصر ذاك التخليد في الأزياء والمأكولات والمهرجانات. ومع ذلك توارى إلى باحة النسيان تاريخ نضال الأمازيـغ ضد الاستبداد والاستعمار ونضال رواد الحركة الجمعوية من أجل تلك الحقوق.

تعتمد المَلكية آلية التدريـج في الاستجابة للمطالب بطريقة تكرس صورتها في الذهنية الشعبية على أنها المؤسسة الوحيدة القادرة على نزع فتيل القضايا التفجرية بأقل كلفة. ومعها تنطلق حناجر الليبراليين الملكيين تصوِّر المَلكية على أنها أكثر تقدمية من المجتمع ذاته، في تغييب كلي للحركة التقدمية التي قمعتها المَلكية وهي تناضل من أجل تلك القضايا التي تدعي المَلكية حلها اليوم برعايتها السامية؛ ويصدُق هذا على الحقوق الأمازيغية وحقوق النساء... إلخ.

ومع كل تلك الدعاية الضخمة يستمر الاضطهاد بكل أشكاله. فبعد أكثر من عقد من إضفاء الطابع الرسمي على اللغة الأمازيغية في دستور الاستبداد سنة 2011، اقتصر «إنصاف» الأمازيغية على تزيين واجهات المؤسسات الرسمية والشوارع بحروف تيفيناغ، بينما يتعثر إدماج الأمازيغية في المدرسة العمومية (40% فقط من المدارس الابتدائية، ولا يتعدى عدد مُدرسي- ات اللغة 2000... إلخ)، وتشتكي الجمعيات الأمازيغية من التباطؤ في تفعيل القوانين التنظيمية المتعلقة بالأمازيغية في التعليم والإدارة.

وبعيدا عن واجهة المؤسسات الرسمية، يُستبعَد من النقاش السياق الاقتصادي- الاجتماعي الذي دُمجت فيه الأمازيغية، فالتعليم المخرَّب بفعل عقود من سياسات التقشف النيوليبرالي والخوصصة، يقصي ملايين الأطفال ويدفع بأخرى إلى الهدر المدرسي، وقطاع خاص لا يستطيع ولوجه سوى القادرون- ات على الأداء.

أما العالم القروي فحدث ولا حرج. فسياسة نزع الأراضي وتعبئة الوعاء العقاري لصالح الرأسمال الخاص (المحلي والأجنبي) وتسييج الأراضي بآليات عدة (الملك الغابوي، المحميات الطبيعية)، تحصر صغار الفلاحين- ات في حيزٍّ يضيق باستمرار، يدفعهم- هن إلى الهجرة نحو المدن ومجالات الاستغلال الرأسمالي (المزارع بالخصوص) أو امتهان أساليب كسب عيش بائسة (التجارة على الرصيف والشيالة... إلخ).

أبرزَ الإعلام إلى الواجهة مظاهر الاحتفال بالسنة الأمازيغية الجديدة متحدِّثا عن تقاليد غذائية، لكن ساكتا عن أن السياسة الفلاحية للدولة والتغيرات المناخية قد قضت بشكل نهائي على الفلاحة المعاشية التي كانت أساس تلك التقاليد. وأصبح الاحتفال يكتسي طابعا تجاريا/ فلكلوريا، وهو ما تسميه الدولة في وثائقها «رأسمالا لاماديا»، ويعني ذلك رسمَلةَ كل مناحي الحياة البشرية وجعلها مصدرا لدر الأرباح، مع ما يخلفه ذلك من تدمير البيئة التي شكلت تاريخيا، إلى جانب أشكال الحياة الجماعية التعاونية أساس صمود لغة وثقافة عمرت آلاف السنين.

خلف كل هذا إذن يتوارى المضمون التقدمي والنضالي لقضية ديمقراطية دفعت أجيالا من الشبيبة إلى النضال والتسيس. وقد تمكنت الدولة، بتضافر مع منظور ليبرالي وبعد ذلك شوفيني يحصران الأمازيغية في بعدها الهوياتي المحض بعيدا عن الأبعاد الأخرى (الطبقية والجندرية)، من احتواء ذاك النضال ومن جعله مجالا للاستثمار السياسي والتجاري.

لا يزال قسم مهم من الشبيبة يندفع نحو القضية، إن لم يكن للنضال حاليا، فلتأكيد وجود واكتساب اعتبارٍ مفتقَد، في مجتمع لا يعترف إلا بالقيمة المالية للأشياء والبشر. هذا ما يفسر ظاهرة الإقبال الكثيف على اقتناء رموز تأكيد تلك الهوية (الأعلام و الأزياء).

لكن لا تزال جمرة النضال متقدة تحت الرماد، فأساتذة- ات وأستاذات الأمازيغية يحتجون ضد إدماج يعتبرونه مشوَّها في المدرسة العمومية، وسكان القرى وتنسيقيات «أكال»، تكافح من أجل الحفاظ واستراجع ما انتُزع من أراض فقراء الفلاحين- ات.

تظل النقيصة الكبرى هي غياب الحركة العمالية (النقابية بالأساس) عن هذه القضية، شأنها شأن القضايا الديمقراطية الأخرى (ومنها حقوق النساء أيضا)، وهذا ما يتيح طبعا لأيديولوجيي البرجوازية الحديث عن مَلكية أكثر تقدمية من المجتمع. يشكل الناطقون بالأمازيغية قسما مهما من شغيلة البلد وكادحيه وكادحاته، ويفرض هذا إدماج مطالبهم- هن في النضال العمالي بالمغرب، فهذا وحده القادر على ضمان تحقيق فعلي لها، وفي نفس الوقت اندراج ذلك التحقيق في بناء مجتمع تحرر فعلي من كل صنوف الاضطهاد الاجتماعي والطبقي والثقافي والجندري.

وجهتنا بناء الجبهة العمالية والشعبية الموحدة لصد الهجمة البرجوازية الكاسحة

تتعرض الطبقة العاملة وعامة مقهوري/ت المغرب لعدوان شامل متصاعد على كل الجبهات:

على صعيد الحريات، بسعي لا يلين لإخراس كل صوت لا يساير الدولة، سواء تعلق الأمر بكيفية تدبيرها لحياة الناس أو بالتعبير عن التضامن مع شعب فلسطين المعرض لإبادة صهيونية و امبريالية غير مسبوقة، وكذا بتجريم الاحتجاج على سوء الوضع الاجتماعي والسياسي بتضييق شديد لإمكانات التنظيم المستقل عن الدولة وبتوطيد آليات الاستبداد السياسي كلها، منه تعديل القانون الجنائي وقانون الصحافة والنشر.

وعلى صعيد حق الجماهير العمالية والشعبية في حياة لائقة، حيث يغزو رأس المال المنفلت من كل عقال مجالات الحياة برمتها، بحثا عن الأرباح والمزيد من الأرباح. فبعد الخراب العظيم الذي أُنْزِلَ بالتعليم العمومي بربع قرن من تشديد السياسة النيولبرالية فيه، باتت خدمة الصحة العمومية عرضة لتفكيك بالخصخصة الزاحفة بسرعة مهولة تسير بها إلى جعل صحة المواطن/ة، حياته/ها وموته/ها، سوقا لمراكمة الأرباح . وهذا شأن خدمات الماء والكهرباء بالشركات المستحدثة المفتوحة بنسبة 90% لرأس المال الخاص، والاكتساح سائر لدك كل مكسب اجتماعي. وتتعرض قوة العمل لتشديد الاستغلال، وبنحو مضاعف للنساء، بتعميم الهشاشة بالقطاع الخاص، مع سعي لإضفاء قانونية على المكرَّس في الواقع عبر التعديل المرتقب لمدونة الشغل؛ كما بقطاعات الدولة عبر الأنظمة الأساسية. وتتواصل موجة الغلاء في ظل استشراء البطالة وضعف الحماية الاجتماعية، وسعي لتقويض الباقي من مكاسب التقاعد.

ولفرض واقع القهر الرأسمالي هذا، وتعميقه، وسعيا إلى فتح الأبواب كلها مشرعة لزحف رأس المال المتعطش للربح، تشتد القبضة القمعية، وستشتد أكثر بقانون منع فعلي للإضراب، ضمن سعي رأس المال عالميا لتحميل أعباء أزمته للشغيلة. قانون تتجاوز غاياته شل قدرة طبقتنا على المقاومة بأماكن العمل المتوخية دخلا وظروف عمل لائقين، إلى هدف سياسي إجمالي متمثل في إخضاع محكم لمعسكر ضحايا النظام الرأسمالي بإضعاف دينامو الحركة النضالية، محرك آلة الإنتاج والمواصلات و مجمل الحياة الاجتماعية، الطبقة العاملة.

إننا نواجه غارة شاملة تتطلب ردا شاملا، ببرنامج نضال عمالي وشعبي استعجالي يحيط بكافة جوانب عملنا وحياتنا، يروم تحسين الأوضاع بتلبية الحاجات الأساسية من مقومات حياة لائقة وكريمة، ويؤمن حريات التعبير والتنظيم والاحتجاج للتمكن من بناء أدوات النضال الاجتماعي و السياسي الكفيلة بانجاز التغيير العميق و الشامل المؤهل لانقاد المغرب من السيطرة الاستعمارية الجديدة، المتحكمة بآلية الديون، ومن الاستبداد خادم رأس المال المحلي والأجنبي المدمرين لمقدرات البلد البشرية والطبيعية.

سنتقدم نحو تحقيق برنامج النضال هذا ببناء جبهة عمالية وشعبية، تلف حول الطبقة العاملة مجموع ضحايا الرأسمالية التابعة، بتوحيد فعل قوى النضال المتنوعة الناشئة المعبرة عن نفسها دوريا بانتظام، من أمثلتها الحديثة حراك التعليم 2023-2024، ومؤخرا حراك شغيلة الزراعة بسهل سوس(25 نوفمبر 2024) والحراك الشعبي المجيد الجاري في فجيج، بدور نسائي عظيم، ضد رأس المال المنقض على الماء .

قوى النضال الناشئة هذه بحاجة إلى بناء ديمقراطي قائم على المشاركة الجماعية، ضمن حياة

داخلية نشيطة تنمي الطاقات نوعيا بالتكوين وتبادل الخبرات و الإفادة من دروس التجارب، بالقطع مع نقابة التوكيل والاتكالية، ومع النزعة المهنية الضيقة، بالانفتاح على مجمل ضحايا الاستغلال لتجسيد جبهة النضال الموحد في القاعدة بمختلف المدن.

يجب إرساء بناء التنظيم، وبناء الجبهة، على أرضية مطالب أساسية، بمقدمتها:

تحسين القدرة لشرائية بالزيادة في الأجور وتطبيق السلم المتحرك للأجور والأسعار، وإحداث تعويض عن البطالة.

خفض ساعات العمل، وخفض سن التقاعد، لإنقاص الإنهاك بالعمل وإتاحة فرص عمل للمعطلين

إلغاء أشكال العمل الهشة لضمان استقرار العمل و الحياة

خدمات تعليم وصحة عمومية ومجانية

تحسين ظروف العمل، بتشديد الرقابة، ومعاقبة مجرمي حوادث الشغل والأمراض المهنية والتحرش الجنسي.

ضمان الحريات بإلغاء كل القوانين المعرقلة للتعبير و التنظيم و الاحتجاج

إن الانطلاق من هكذا مطالب سيوسع أساس الجبهتين القائمتين ضد قانون الإضراب، ويحفز توحدهما الواجب، ويتيح تفادي أي تأخر كالحاصل في التعبئة ضد قانون الإضراب، حيث عملت القيادات على مسايرة الدولة في "الحوار الاجتماعي" لتسهيل إخراجه عوض التعبئة ضده من اليوم الأول.

وإذ نناضل ضد قانون الإضراب، وكل القيود المعرقلة للنضال، سنواصل هذا النضال حتى بعد تمرير القانون بمؤسسات الديمقراطية الزائفة، ونثمن كل خطوة وحدوية ونعمل لتطويرها. وإذ نناضل من أجل أهداف آنية، نضع في الآن ذاته نضع نصب العين هدف التحرر من نير النظام الرأسمالي، أصل البلاء، والسير نحو بديل مجتمعي إجمالي. حيث أن لا بديل لواقع الاستغلال والاضطهاد والاستبداد وتدمير الطبيعة المميز للرأسمالية غير اشتراكية ايكولوجية ديمقراطية، نقية من كل التشوهات والانحرافات البيروقراطية التي سميت زورا بالاشتراكية. اشتراكية عمالية لاغية لوهم رأسمالية غير متوحشة، إذ دلت التجربة التاريخية أنه لا توجد رأسمالية ذات وجه إنساني، وأن همجية رأس المال لا تقف إلا حيثما أوقفها النضال العمالي والشعبي.

فلتنصب جهود المناضلين والمناضلات على بناء أدوات النضال الآني والاستراتيجي، ولنجعل كل خطوة يومية تقود إلى هذا الطريق، طريق النصر.

تحيا الوحدة العمالية والشعبية، بمنطق النضال الطبقي الحازم

تيار المناضل-ة؛ 18-01-2025

وقف الجرائم الصهيونية بغزة حي على الصمود والإدانة للداعمين الاستعماريين وأنظمة الاستبداد والخيانة

أخيرا أُعلن عن وقف الحرب ما من شأنه، في حال تطبيقه، أن يحد من جرائم الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والعقوبات الجماعية والتجويع التي ترتكبها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني والتي خلفت خرابا هائلا وخسائر بشرية بلغت 46,707 شهيد و110,265 إصابة منذ السابع من أكتوبر 2023م، وهناك أعداد غير محصية تحت الأنقاض وأخرى مجهولة المصير. جرائم ارتكبت أمام أنظار العالم وبدعم عسكري ومالي وديبلوماسي نشط من الامبرياليات الأطلسية وتواطؤ أنظمة الاستبداد بالمنطقة.

يبدو أن الصهيونية الفاشية فشلت في تحقيق أهدافها بإعادة المختطفين-ات، وإجبار الفلسطينيين-ات على النزوح، وإقامة مستوطنات في غزة، كما عجزت عن سحق تنظيمات المقاومة، وفرض التحكم الدائم في المعابر والتواجد العسكري على الحدود، وأخيرا إقامة سلطة حكم عميلة غير السلطة الفلسطينية لرام الله في غزة.

يأتي وقف العدوان الاسرائيلي، بعد 466 يوم من الجرائم التي تجاوزت في بشاعتها واتساعها كل ما ارتكبه الاحتلال في حق الشعب الفلسطيني منذ وعد بلفور المشؤوم، في ظل متغيرات خطيرة منها انهيار حكم الأسد بسوريا وما تعرض له حزب الله من ضربات موجعة استهدفت قياداته وكادره التنظيمي ما يفرض إعادة تكيف المقاومة الوطنية الفلسطينية مع التطورات الحاصلة.

رغم الصمود الكبير بوجه كارثة عظيمة وما يمكن أن يترتب عنها من تداعيات داخل الكيان الصهيوني فإن الخيارات الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية قائمة على جدول أعمال أعداء تحرير فلسطين، أي استئناف مسلسل التطبيع العلني والتنكر للمطامح الوطنية الفلسطينية في الاستقلال بضم دولة وازنة بالمنطقة، وتلك معركة لن يحسمها إلا صعود نفَس ثانٍ لسيرورة ثورية تعم المنطقة (أساسا بلدان الجوار الفلسطيني الرئيسية) من شأنه بناء ميزان قوى كاسر لما يجري طبخه في الدهاليز الامبريالية.

لن يتوقف الاستعمار الاستيطاني عن احتلال مزيد من الأرض وطرد السكان الأصليين، والتوقف المؤقت للحرب لا ينهي مسلسل الجرائم الصهيونية وحروبها التوسعية.

إن 15 شهرا من العدوان الصهيوني والمواجهات العسكرية التي خيمت على المنطقة تؤكد على ضرورة تحرير فلسطين باعتبارها قضية تحرر وطني من الاستعمار الاستيطاني الصهيوني وفق منظور ديمقراطي علماني لفلسطين المستقلة بما يضمن حق عودة اللاجئين والحرية التامة لجميع القوميات والديانات.

يغمرنا الارتياح لوقف العدوان الاسرائيلي، نتضامن مع معاناة الغزيين-ات، ونحيي تضحيات وصمود كل الشعب الفلسطيني:

- **نحيي عاليا جهود القوى السياسية والاجتماعية المغربية التي تعبأت طيلة الأشهر 15 للتعبير عن مساندة شعب فلسطين المعرض للإبادة؛**
- **ندين تطبيع النظام المغربي مع العدو الصهيوني الشنيع خصوصا في عز العدوان من رسو البواخر المتجهة إلى اسرائيل في الموانئ، وارتفاع المبادلات التجارية والتعاون العسكري والتبادل الثقافي والاعلامي؛**
- **نرفض تجريم التضامن مع الشعب الفلسطيني باعتقال نشطاء مقاطعة اسرائيل (اعتقال الغزاوي اسماعيل، ومحاكمة المتظاهرين أمام كارفور بمدينة سلا...)؛**
- **نطالب بدعم شامل وعاجل لتلبية الحاجيات الأساسية وتسهيل نقل المرضى وتسريع إعادة إيواء النازحين في أفق مخطط شامل لإعادة بناء غزة المدمرة؛**
- **ندعم محاكمة مجرمي الحرب أمام قضاء دولي ونرفض الإفلات من العقاب؛**
- **ندين تطبيع أنظمة المنطقة مع الكيان الصهيوني ونساند حملة المقاطعة الشعبية للكيان الصهيوني؛**
- **نساند حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال وحقه في الاستقلال الوطني على أرضه بما هو حق لا يقبل التقادم.**

تيار المناضل-ة، 17 يناير 2025

أساليب محاربة العمل النقابي بشركة ألزا ALSA للنقل الحضري –مثال أكادير

بقلم الشيفور- سنة 2015

شركة ألزا شركة اسبانية ذات امتداد دولي، تشرف على النقل الحضري بستة مدن مغربية (اكادير، مراكش، خريبكة، الدار البيضاء، الرباط، طنجة). شغيلتها عرضة لاستغلال وقمع، على غرار كل منشأة راسمالية هدفها الأول و الاخير الربح، واليد العاملة مجرد «موارد بشرية» يجري تدبيرها لتحقيق الهدف. من مصلحة عمالها بالمدن المغربية الست توحيد صفهم بتنظيم نقابي واحد، بملف مطلبي موحد، ونضالات موحدة. رب عمل واحد، نقابة واحدة ونضال واحد. لبلوغ هذه الغاية يتعين دراسة واقع الاستغلال، واساليب محاربة التنظيم النقابي.

نعرض على القارئ/ة فيما يلي خلاصات تتعلق بحالة الشركة في اكادير، مستخلصة من تتبع عن كثب للتجربة في العام 2015. ولنا عودة إلى الموضوع

النقابة من أدوات أداة النضال الرئيسية التي بيد العمال لمواجهة تعديات أرباب العمال، والإضراب سلاح فعال من أجل الحفاظ على المكتسبات وانتزاع أخرى.

ما أن يبادر العمال بتأسيس النقابة، حتى يشحذ أرباب العمل أسلحتهم وكل حيلهم ومناوراتهم لهزم التنظيم النقابي وتفكيكه، حيث يعتبرون الإضراب بمثابة إعلان حرب، كما أنهم يدركون جيدا أن النقابة «المناضلة» تتعارض مع مصالحهم وتنمية أرباحهم.

يسعى أرباب العمل جاهدين لمنع العمال من بناء النقابة، وإذا فُرض الأمر الواقع يعملون على تحويلها إلى نقابة «سلم اجتماعي» ووسيلة لاستجداء الحوار، وإذا فشلوا في ذلك استنفروا كل ما بحوزتهم لتدميرها (طرد النقابيين- ات، القمع البوليسي، محاكمة النقابيين- ات بالفصل 288 من القانون الجنائي... إلخ).

تعد شركة ألزا سيتي للنقل الحضري بأكادير نموذجا لهذه الحرب الشعواء التي تقودها ادارة الشركة ضد نقابة استطاعت في سياق نهوض نضالي ميز سنة 2011، تحقيق مطالب عمالية جزئية، وحفزت روح النضال لدى العمال، وتعمل الإدارة منذئذ على تحجيم النقابة لفرض السلم الاجتماعي الذي لا يعني في لغة أرباب العمل سوى: فرط استغلال العمال مع درء احتجاجهم.

تكثيف الاستغلال :

يتعرض عمال شركة ألزا سيتي، التي تحتكر خطوط النقل الحضري بأكادير والأقاليم المحيطة به، لشتى أشكال الاستغلال والتضييقات من طرف الإدارة، وقد ازداد الوضع حدة بعد مشاركة العمال في الإضراب بنسبة 100%، حيث شل قطاع النقل بالمدينة، وهو ما أرعب الإدارة ودفعها لإعلان الحرب على العمال ونقابتهم. ومن أوجه استغلال العمالي:

* تمييز صارخ في الأجور، هناك عمال يتقاضون 4000 درهما، إضافة إلى التعويضات العائلية، بينما آخرون يتقاضون الحد الأدنى، وبعد انقضاء سنة تضاف إليه منحة الآلة (450 درهم) ومنحة الأمن (250 درهم) لكن بشروط (ألا يكون السائق قد ارتكب حادثة سير).

* اقتطاع أجور الراحة المَرضية لبعض مستخدمي الشركة بدعوى أنهم عرضيون رغم اشتغال أغلبهم لأكثر من 17 سنة، ورغم ما ينص عليه الفصل 48 من القانون الأساسي من أداء أجور المرضى.

* عدم أداء تعويض عن الساعات الإضافية التي يشتغلها السائقون.

* لا تعويض عن عطل الأعياد.

وكما ورد في بيان إضراب 2 و3 مارس 2015 الصادر عن المكتب النقابي فـ»إن عمال شركة ألزا سيتي أكادير، وخاصة فئة السائقين يعانون الأمرين، فها هو الاكتظاظ، واستخلاص التذاكر ومشاكل المحصول اليومي وغياب حافلات نقل المستخدمين والطرد التعسفي، ناهيك عن مشكل سحب رخص السياقة بسبب حوادث السير وما يتعرض له السائق من بطالة وتشرد جراء ذلك».

تشديد استغلال العمال شرط لمراكمة الشركة الأرباح

أكد «المكتب النقابي أن مداخيل الشركة أصبحت ترتفع بشكل مطرد، إلا أن الأجور في تدنٍ والمهام في تراكم مستمر، بعد أن أقدمت شركة ألزا الإسبانية للنقل الحضري بأكادير على تخفيض أسطولها بحوالي 69 حافلة، وهو ما انعكس سلبا، سواء على مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين- ات، بحيث أصبحت الحافلات تعرف حمولة زائدة، فضلا عن تراكم المهام على المستخدمين، إذ أصبح السائق الواحد يقوم بثلاث مهام في آن واحد». (موقع جريدة المساء)

واستنكر البيان الظروف التي وصفها بالسيئة التي يعمل فيها المستخدمون، خاصة السائقون، من خلال الاستفزازات المتكررة لهم، والعمل في أوقات غير منتظمة وبحمولة غير عادية، وهو الأمر الذي نتج عن تقليص الأسطول من طرف الشركة خلافا لما سبق أن أعلنت عنه، إذ كانت الشركة قد وعدت بأنها ستعمل على أن يصل أسطولها إلى 156 حافلة، وستعمل على تغطية جميع الخطوط الحيوية،كما ستقلص من الفارق الزمني بين الحافلات، إلا أن واقع الحال يفند ذلك، بحيث يصل التأخير في بعض الخطوط إلى أزيد من ساعة من الانتظار.

وأكد المكتب النقابي على أنه رغم المراسلات المتكررة لإدارة الشركة من أجل وضع حد للمشاكل المتفاقمة، والتي يدفع المواطن والمستخدم ثمنها، فإنه، وحسب تعبير البيان، ظلت الشركة تنهج سياسة التماطل والتحايل بسبب عدم توفر النية الحسنة لدى المحاورين»، حسب لغة البيان.

إضراب 2011 ومكاسب العمال

خاض العمال إضرابا لمدة أربعة أيام تمكنوا خلالها من تحقيق مجموعة من المكتسبات؛ «حققنا مجموعة من المكاسب، وحافظنا على استقرار الشغل، والحقوق الأولية للعمال جميعا». (بيان النقابة إلى الرأي العام بتاريـخ 2015/05/18).

كان من نتائج هذا الإضراب توقيع اتفاقية جماعية بين النقابة وإدارة الشركة، لكنها لم توضع في المحكمة لتكون رسمية، على أن تجدد بعد ثلاث سنوات.

تركز إدارة الشركة على ما تضمنته الاتفاقية غير الرسمية من ضرورة تثبيت سلم اجتماعي داخل الشركة لمدة ثلاث سنوات، لكن هذا السلم لم ينفذ إلا من طرف العمال ونقابتهم، في حين تستمر الشركة في حربها على العمال: تطبيق عقوبات واقتطاعات لأسباب تافهة لتضييق الخناق على العمال من خلال الظروف السيئة التي يعمل فيها المستخدمون ، خاصة منهم السائقون .

لم يستسغ عمال منظمون في النقابة هذه الإكراهات والضغوط والاستفزازات، وهو ما سيحفزهم للنضال ضدها ومن أجل تحصين مكتسبات إضراب سنة 2011.

فبعد تعرض سائق لاعتداء بالسلاح الأبيض سنة 2013، نظمت وقفة أمام محكمة الاستئناف، إضافة إلى إضراب جزئي على التاسعة صباحا احتجاجا على هذا الاعتداء. وبعد ذلك بسنة سجل عمال النقل الحضري المشتغلين لدى شركة ألزا سيتي المفاجأة بمشاركتهم في الإضراب العام 29 أكتوبر 2014 بنسة بلغت 100%.

أثارت هذه المشاركة الفعالة في الإضراب العام التي شلت المدينة، تخوفات السلطة، وبالدرجة الأولى رعب إدارة الشركة، فسعت منذ ذلك الحين إلى تركيع النقابة وتفكيكها ما لم تتحول إلى نقابة للحوار و»السلم الاجتماعي»، وقد لجأت الإدارة إلى مختلف الأساليب للنجاح في هذا المسعى:

افتعال تعدد نقابي بتأسيس نقابة أخرى بالشركة:

كانت نقابة الفيدرالية الديمقراطية للشغل هي النقابة التي تؤطر عمال النقل الحضري بأكادير منذ 2004، أيام كانت الوكالة المستقلة للنقل الحضري (RATAG) هي المشرفة على القطاع. وبعد فوز شركة ألزا بصفقة النقل 2009/ 2010، جدد المكتب النقابي وعملت الإدارة على محاباة النقابيين من خلال امتيازات ومواقع عمل تفضيلية.

إلا أن النهوض النضالي لسنة 2011 جعل الإدارة تصطدم مع النقابة التي أخذت تهتدي إلى طريق النضال من أجل مصالح العمال ورد تعديات رب العمل.

بعد نجاح مشاركة عمال الشركة في الإضراب العام 29 أكتوبر 2014، قامت الشركة باستدعاء مجموعة من العمال لتشكيل مكتب نقابي منافس، منضو في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

قامت إدارة الشركة بفتح الأبواب أمام المكتب النقابي التابع للاتحاد العام للشغالين بالمغرب، وذلك بترسيم اجتماعات شهرية معه بغية جعل هذا المكتب نقابة حوار، في حين تتجاهل الإدارة المكتب التابع للفيدرالية، الممثل الحقيقي للعمال بالشركة، وترفض التفاوض معه.

وقد وعى المكتب النقابي/ فدش خطورة هذا الإجراء وحذر العمال من ذلك: «أقدمت الإدارة على إنشاء نقابة زائفة لتشتت الوحدة العاملة لتتمكن من هزمنا، وتضايق العمال من أجل دفاعهم للانخراط في نقابتها في خرق فاضح للفصل 397 من مدونة الشغل». (بيان إضراب 2 و3 مارس 2015).

التتمة في الصفحة 06

أساليب محاربة العمل النقابي بشركة ألزا ALSA للنقل الحضري –مثال أكادير

تتمة الصفحة 05

بقلم الشيفور- سنة 2015

إيهام العمال بأن النقابة المنافسة هي من حقق مطالبهم

بعد الإضراب العام ليوم 29 أكتوبر 2015، قامت الشركة بمناورة لعزل النقابة عن قاعدتها العمالية، من خلال تنازل «مادي» تجلى في منحة قدرها 500 درهما، قدمتها الإدارة على أنها مكسب حققه مكتب نقابة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، لكن هذه المنحة مكبلة بجملة شروط تمنعها أن تكون منحة قارة تشمل كل العمال.

كما قدمت جملة تنازلات أخرى لنقابة الاتحاد العام، الغاية منها استقطاب العمال للانخراط في هذه النقابة الموالية للإدارة. ومن هذه الامتيازات إرسال شخصين سنويا إلى العمرة، وزيادة 250 درهم في منحة عيد الأضحى (كانت 500 درهم)، وقفة رمضان (500 درهم)، والسائق الذي جرد من رخصة السياقة بإمكانه أن يشتغل أي وظيفة أخرى حتى يستعيد رخصته، لكن شريطة أن تصادق على ذلك لجنة مكونة من ثلاث سائقين يختارهم المدير.

استطاعت نقابة الإدارة بهذه التنازلات أن تجد لنفسها موطئ قدم داخل القاعدة العمالية للشركة، إلا أن المكتب التابع لفدش استمر في تمثيل أغلبية العمال، خاصة أن لديه رصيدا نضاليا ومكاسب همت العمال بمجملهم منذ سنة 2011، كما أصر على مواصلة النضال، لذلك لجأت الإدارة بعد أن تأكدت من تقسيم الصف العمالي إلى إجراءات أشد ضراوة.

استعمال مندوبي العمال ضد النقابة

قامت الإدارة في لحظة اشتد فيها النزاع بينها وبين النقابة باستدعاء مندوبي العمال، مبررة مناورتها هذه بالبحث عن سبل لنزع الاحتقان، فقام مندوبو العمال باصدار بيان وصفوا فيه النقابة بالمبلبلة، والعمل النقابي بالفتنة، ودعوا إلى إطفائها، وقد أضعف هذا البيان النقابة بشكل كبير.

طرد العمال

بعد إضراب مارس 2015 أقدمت الإدارة على طرد ستة عمال: بنزي رشيد، شريد لحسن، بويه عبد الله، بوسلهام، الناجي هادي، بيروك، كما قامت إدارة الشركة بطرد سائق (جبارة نور الدين) بمبررات واهية، وهو ما دفع للمطالبة بإرجاع المطرودين وبعد رفض المدير العام والمدير المحلي الحوار وإرجاع المطرودين، قُرر إضراب بداية شهر مارس لمدة 48 ساعة تم تمديدها 48 ساعة أخرى، طالبت فيه النقابة بإرجاع المطرودين والزيادة في الأجور.

الرفض المطلق للتفاوض

تتذرع إدارة الشركة بأنها ترفض «سياسة لي الذراع» التي تنهجها النقابة وبكونها لن تركع أبدا للضغوط، لذلك ترفض أي حوار مع نقابة فدش، في الوقت الذي تستقبل مكتب الاتحاد العام بالأحضان. وفي هذا السياق رفضت الإدارة تجديد الاتفاقية الجماعية بعد انقضاء ثلاث سنوات على الاتفاقية الموقعة سنة 2011، بمبرر أن المدير العام لن يوقع تحت الضغط.

مخاطبة الإدارة للعمال مباشرة

لتقليص تأثير النقابة في صفوف العمال، لجأت الإدارة إلى مخاطبة العمال بشكل مباشر من خلال عقد لقاءات معهم، فقبل إضراب مارس 2015 عقد المدير العام اجتماعا مع العمال في مستودع الشركة بتاسيلا قصد تشتيت القاعدة العمالية وثنيها عن الالتحاق بالإضراب الذي قرره المكتب النقابي.

كما قامت الإدارة في شخص مديرها العام بمراسلة المكتب النقابي بواسطة رسائل مفتوحة تخاطب أيضا القاعدة العمالية، تضمنت نفس الحجج على أن تحقيق المطالب يتم بواسطة الحوار وليس بالإضراب الذي قد يضر العمال بقدر ما يضر الشركة، موهما العمال بوجود مصلحة مشتركة بينهم وبين الشركة، مصلحة يهددها المكتب النقابي الذي يرفض السلم الاجتماعي ويفضل الصراع.

استطاعت الشركة تحجيم إضراب مارس 2015 بهذه الوسيلة مضافا إليها الاتصال مباشرة بالعمال كأفراد وثنيهم عن المشاركة في الإضراب بواسطة الإغراءات المادية.

استقدام كاسري الإضرابات

استطاعت الشركة أن تحد من تأثير إضراب مارس 2015 من خلال مجموعة من الإجراءات، أهمها على الخصوص، هو ضمان حد أدنى من اشتغال حافلات الشركة من خلال استقدام عمال آخرين/ كاسري إضراب يتشكلون من العمال المنقبين في الاتحاد العام، وسائقي الشركة بمراكش، إضافة إلى تشغيل عمال الشركة المشتغلين أصلا بالحافلات الخاصة بالمستخدمين.

الاستفادة من هشاشة الشغل

يشتغل جزء مهم من عمال شركة ألزا سيتي بعقود شغل محددة المدة ضاربة هكذا استقرار الشغل، وتلعب هذه الهشاشة دورا كبيرا في تخويف العمال من العمل النقابي، فالرغبة في الحفاظ على فرصة عمل غير قارة تكون أفضل من مكتسبات موعودٌ تحقيقها بالنضال. وقد قامت إدارة الشركة بصرف المشتغلين بعقود محددة المدة مباشرة بعد انتهاء مدة العقد، وذلك لثني العمال الآخرين وإرهابهم بنفس المصير إن بقوا متمسكين بالنقابة.

التضييق على العمال

بعد أن تأكدت الإدارة من عدم نجاح إضراب مارس 2015، انتقلت من وضعية الدفاع إلى وضعية الهجوم منتقية جبهات هذا الهجوم بعناية وبفعالية، وقد ركزت في البداية على الفئات الأكثر هشاشة، أي العمال المشتغلين بعقود محددة المدة الذين فصلتهم بمجرد انتهاء مدة العقد.

انتقلت الإدارة بعد ذلك إلى مرحلة أخرى من الهجوم عنوانها التضييق على العمال وتصيد أخطاء تافهة مثل الاستفسارات حول الشهادات الطبية وتضييق الحالات التي تقبل فيها هذه الشهادات، وتضييقات أخرى تتضمنها تقارير المراقبين لأسباب تافهة، وهو ما يؤدي إلى اتخاذ الإدارة لإجراءات عقابية ضد السائقين، مثل تغيير أماكن العمل والتوقيف في حالة انخفاض المدخول اليومي.

وللتأثير على نفسية العمال قدمت الإدارة تفضيلات وامتيازات للعمال التابعين لها، في حين تُكثف العمل على العمال التابعين لفدش، مثل تشغيلهم مساء الأحد حيث كثافة العمل وشدته.

كما تكثر الإدارة في الحالات التي تقتطع فيها منحة 500 درهم التي أقرتها نهاية سنة 2014، مثل غياب في حالة المرض، تقرير من المراقب، حادثة سير، هذا دون نسيان الإجراء الأكثر فعالية في محاربة العمل النقابي وهو اقتطاع أجور أيام الإضراب.

كذلك لجأت الإدارة إلى ممارسة ضغوط على أعضاء مكتب الفدش أدت في النهاية إلى استقالة عضوين أحدهما تقدم إلى انتخابات مندوبي العمال بلائحة مستقلة.

أخطاء ارتكبها المكتب النقابي سهلت مأمورية الإدارة:

إن العمل النقابي يستدعي بالدرجة الأولى أوسع مشاركة عمالية ورقابة من القاعدة على المكتب النقابي وكل الأجهزة التنفيذية، وذلك يشترط عقد الجموع العامة لكل العمال المعنيين بالنضال لاتخاذ القرارات، وتتبع تنفيذها، وليس إصدار بيانات تدعو إلى الإضراب من طرف المكتب النقابي وانزالها كأمر إلى القاعدة العمالية، المدعوة فقط للتنفيذ دون نقاش، وبعد انتهاء الإضراب لا مساءلة ولا محاسبة.

إن اتخاذ قرار الإضراب وتنفيذه- مع ما يتضمنه من مخاطر الطرد والاقتطاع- يستدعي اقتناع القاعدة العمالية به، وإلا فإن أي هزيمة ستؤثر سلبا على نفسية العمال واستعدادهم المقبل لإضرابات ونضالات أخرى، كما أن العامل غير المقتنع بالإضراب، سيحمل مسؤولية تداعيات الهزيمة للمكتب النقابي وليس للشركة التي ترفض الاستجابة لمطالب العمال.

كما سجلت مجموعة أخرى من الأخطاء وقع فيها النقابيون ساهمت في تعميق التشتت النقابي، أهمها التعرض للعمال الذين استقطبهم مكتب الاتحاد العام للشغالين بالمغرب ونعتهم بالخونة.

إن إضراب حافلات النقل الحضري يمس مصالح المواطنين بشكل كبير، وهو ما يفرض القيام بحملة تعبئة واسعة لدى السكان لإطلاعهم على دواعي هذا الإضراب قصد كسب تعاطفهم، وهو ما لا تقوم به النقابة حاليا، في حين تستفيد الشركة من تعبئة مضادة للإضراب تقوم بها وسائل الإعلام التي تُظهر طوابير المواطنين الذين ينتظرون الحافلات وتنقل شكاويهم وتركز على حالات بعينها (مريض ينتظر الحافلة للتوجه إلى المستشفى، طالب تأخر عن الامتحان... إلخ).

تقرير عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنضالي بمدينة وجدة
حوار مع مناضل يساري

فهم الواقع النضالي برؤية دينامية ترصد تطوره، من أجل فعالية الفعل فيه، مهمة اساسية ومن اولويات المناضلي/ات. والواقع النضالي محكوم بخصائص اقتصادية واجتماعية وبثقل التاريخ أيضا، أمور كلها تستدعي انتباها وتتبعا مستمر. من زاوية النظر هذه سعينا إلى الاقتراب من حالة مدينة وجدة بهذا الاستجواب

1* هل يمكنك أن تعطينا صورة عن مدينة وجدة ووضعها الاجتماعي البيئي؟

مدينة وجدة من المدن العريقة، تُعرف بمدينة الألفية، تأسست سنة 994م. هي عاصمة جهة الشرق وأكبر مدنها، تقع في شمال شرق المملكة على الحدود المغربية الجزائرية، إذ لا تبعد عن المركز الحدودي زوج بغال إلا بحوالي 14 كل، وتبعد 60 كلم عن ساحل البحر الأبيض المتوسط.

المنطقة شبه صحراوية، وتتميز بمناخ بارد جدا شتاءا وحار جدا صيفا (متوسط درجات الحرارة السنوية تتراوح بين 15 درجة مئوية و 20 درجة مئوية. قد تتجاوز تلك القصوى 40 C°)، مع قلة التساقطات المطرية طيلة السنة (ما بين 350 و 500 ملم في السنة)، ويمثل نهر ملوية أهم مجرى مائي، إلى جانب وديان أخرى أقل أهمية منه كواد زا ووادي إسلي ويعتمد على مجموعة من السدود لتخزين المياه والعمل على إعادة توزيعها بشكل ملائم. خصائص الطقس هذه تجعل الغطاء النباتي نادرا، اذ يقتصر على الأعشاب وبعض النباتات الصحراوية وقليل من الشجيرات.

وجدة مركزٌ حضري كبير محاطٌ بوسطٍ قروي، تعرف انتشارا كبيرا للأحياء الغير المهيكلة التي تفتقد إلى البنية التحتية والخدمات العمومية (طرق في حالة متردية، ضُعف الربط بشبكات الماء والصرف الصحي، وحتى الكهرباء في بعض الأحياء).

بيئيا: هناك زحف الرمال على المدينة، إضافة إلى جفاف الأودية وتراجع مستوى الفرشة المائية في السنوات الأخيرة. وقد سبق لوالي الجهة سنة 2017 أن تحدث عن بعض الإشكالات البيئية التي تعرفها الجهة، منها: «تدبير النفايات الصلبة وما ينبعث منها من مخلفات تضر بالبيئة وتناقص المجالات الطبيعية والثروة النباتية والحيوانية وتنوعها ومشاكل التعرية والتصحر وتدهور المناطق الساحلية... [https://oujdaregion.com/archives/28953].

بالنسبة للتشغيل تعاني المدينة من بطالة مستشرية، فحسب تقرير صادر عن وزارة الاقتصاد والمالية في يناير 2023: «ارتفع معدل البطالة في المنطقة إلى18.1% في عام 2021، وهو أعلى بكثير من المعدل الوطني (12.3%)، ويُعتبر إقليم وجدة- أنجاد (23.7% في 2020) الأكثر تضررًا من البطالة». [«PROFILS RÉGIONAU, Janvier 2023»].

حسب نشرة إحصائية صادرة سنة 2016 عن المندوبية السامية للتخطيط- المديرية الجهوية جهة الشرق، هناك «تدني التشغيل مقارنة مع المستوى الوطني، حيث يبلغ معدل البطالة 17.9% بالجهة، مقابل 9.9%»، نفس الشيء بالنسبة للفقر: «استمرار تفشي الفقر الذي يمس 10% من مجموع سكان الجهة و14.5% من سكان القرى».

2* ما هي سمات الوضع الاقتصادي بالمدينة: القطاعات الاقتصادية الأساسية؟ صناعة؟ خدمات؟ فلاحة؟ ... إلخ... الوضع الاقتصادي للمدينة بعد منع التهريب عبر الحدود الشرقية؟

لم تستطع المدينة أن تتطور كمدينة عصرية وحديثة، فهي تفتقر إلى نواة صناعية تساعد على بروز طبقة عاملة صناعية. تحتل جهة الشرق مرتبة متدنية جدا حسب رقم المعاملات الصناعي: المرتبة السابعة برقم 18 مليون درهم، مقارنة بجهة طنجة- تطوان- الحسيمة برقم معاملات 145 مليون درهم [وزارة الصناعة والتجارة، «بارومتر الصناعة المغربية، أبرز نتائج نسخة 2023 للبحث الصناعي»].

كما سبقت الإشارة إلى ذلك تفتقد المدينة إلى منطقة صناعية، ما عدا تواجد بعض مقاولات الصناعة الغذائية والتي يقتصر وجودها على مخازن ومستودعات كبيرة، عوض وحدات إنتاجية. وهذا لا يوفر إلا النزر اليسير من مناصب الشغل، إضافة إلى تواجد بعض الأوراش الصغيرة المنتجة لمواد البناء والتي أُغلق أغلبها إبان جائحة كوفيد- 19.

يغيب نشاط زراعي كثيف، بسبب ضعف التربة وقساوة المناخ، مما يجعل النشاط الفلاحي يتركز على تربية المواشي، خاصة قطيع الأغنام مع ما يصاحبه من تنقل للبحث عن المراعي والماء ببعض المناطق. فحسب وثيقة المديرية الجهوية للمندوبية السامية للتخطيط [مارس 2016]: «لا يكتسي القطاع الزراعي [بجهة الشرق التي تنتمي إليها وجدة. ج. م] أهمية كبرى إلا في المناطق السقوية حيث تتطور الزراعات التسويقية والصناعية بصورة واضحة. أما زراعة الحبوب وأشجار الزيتون فإنها تنتشر في الأراضي البورية»، لهذا لا يساهم القطاع إلا بنسبة 15.2% سنة 2018 حسب نشرة نفس المديرية- يناير 2021.

يظل النشاط التجاري هو الرئيسي بالمدينة، بسبب ظروف تاريخية. لكن هذا تراجع كثيرا، وارتبط بمدينة وجدة صورة المدينة المتعيشة على التهريب المعيشي التي كانت تنتشر بالمدينة سابقا، حيث تُعرف بتواجد العديد من الأسواق، منها المهيكَلة وكذلك الشعبية التي تقام بشكل أسبوعي، وقد تعرضت للهدم والترحيل مؤخرا.

تعرف المدينة حاليا موجة من الركود بفعل إغلاق الحدود مع الجزائر ومنع التهريب المعيشي من مدينة مليلية المحتلة، مما جعل البطالة منتشرة بقوة في صفوف الشباب، وحسب إبراهيم عزيزي، عضو غرفة التجارة والصناعة والخدمات بجهة الشرق، فـ«معظم النشاط التجاري في وجدة وباقي المناطق على الحدود كان يعتمد على التهريب المعيشي وبتوقفه توقفت الآلاف عن العمل». [https://banassa.info/بعد-منعه-كيف-تعيش-المناطق-الحدودية-الم/].

أثر إغلاق الحدود بين الجارين بشكل عميق على النسيج الاجتماعي، للوجديين- ات، فبالإضافة إلى القضاء على ظاهرة التهريب المعيشي وما كانت توفره من فرص عمل ولو بشكل مؤقت أو عرَضي، تضررت العائلات الممتدة عبر الحدود أو العابرة لها، أي التي يتوزع أفرادها بين المغرب والجزائر، حيث تربط بينها القرابة أو المصاهرة، وأصبح تبادل الزيارات العائلية صعبا.

ورغم ما تحاول الحملات الإعلامية الممنهجة من بث الكراهية وزرع التفرقة بين الشعبين، تظل المشاعر الأخوية راسخة، ودليل استمراريتها هو تحدي صعوبة الإجراءات الإدارية وتبادل الزيارات على قلتها، وكذا تَشارُك لحظات الفرح، مثل الاحتفال بإنجازات المنتخب الجزائري لكرة القدم في الأدوار النهائية لكأس أفريقيا للأمم، حيث احتشدت عشرات المواطنين/ات على جانبي الحدود بمنطقة بين لجراف الحدودية (توجد قرب مدينة السعيدية)، مرددين- ات هتافات وشعارات وحدوية وتبادلت التهاني.

عُرفت المنطقة بهجرة اليد العاملة نحو

التتمة في الصفحة 08

تقرير عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنضالي بمدينة وجدة
حوار مع مناضل يساري

تتمة الصفحة 07

البلدان الأوروبية منذ الستينيات وازدادت سنوات التسعينات وما تزال مستمرة إلى اليوم، كما تعرف المدينة تنامي الهجرة السرية نحو الأراضي الجزائرية ومن هناك صوب الضفة الأوروبية وما يخلفه ذلك من مآسي.

3* ماذا عن الوضع النقابي بالمدينة؟

سماته لا تخرج عن ما يطبع هذا المجال على الصعيد الوطني، من ضعف الانخراط في المنظمات النقابية التي تتواجد فروع أغلبها بالمدينة، مع تركز التأطير وسط شغيلة الوظيفة العمومية (تعليم، جماعات محلية، صحة...)، ووجود بعض القطاعات الخدماتية، مثل قطاع النقل الذي عرف إضرابا في متم شهر نوفمبر 2024 خاضه أصحاب سيارات الأجرة الكبيرة والصغيرة وشاحنات نقل الرمال. أما بالنسبة لأجراء قطاع النقل الحضري [شركة «موبيليس»]، المنضوون في الاتحاد المغربي للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب، فقد خاضوا بدورهم إضرابا شاملا عن العمل في شهر أبريل 2024، بسبب عدم توصلهم بأجورهم. ولم تحقق معركتهم لحدود اليوم أي نتائج ملموسة رغم التضحيات الجسيمة التي قدموها (الطرد، الحرمان من الأجور...).

ينعكس ضعف نسبة الانخراط النقابي على المشاركة في أشكال الاحتجاج المنظمة، على قلتها، حيث تعرف حضورا هزيلا عدديا ومشاركة ضعيفة جدا للنساء والشباب خاصة.

بسبب ضعف النقابة بالمدينة والجهة، تعاني الطبقة العاملة من فرط الاستغلال.فعلى سبيل المثال تعرض للتسريح 30 من حراس الأمن الخاص و03 عاملات وعامل نقل المرضى و05 عاملات النظافة، يوم فاتح يناير 2022 بمستشفى الفارابي بوجدة. وقد أصدر فرع حزب النهج الديمقراطي العملي بيانا تضامنيا معهم-هن.

4* مدينة وجدة محاطة بوسط نضالي (بني تجيت، بوعرفة، فكيك، تالسينت... إلخ)، هل تنعكس هذه الديناميات على الوضع النضالي بالمدينة؟ هل تأثرت المدينة بحراكي الريف وجرادة (2016- 2018)؟

تنعكس الديناميات النضالية وخاصة الحراكات الشعبية على المدينة بشكل أكيد، فعلى غرار باقي المدن والبلدات، يتفاعل السكان معها عبر أشكال تضامنية (مسيرات ووقفات). لكن الملاحَظ أنها سرعان ما تخبو، ويُعزى ذلك إلى غياب رؤية للرقي بهذه الأشكال في الاتجاه الصحيح، إضافة إلى ما يصاحب هذه الفعاليات التضامنية من أعراض الحلقية مثل تسابق القوى السياسية للهيمنة والتفرد بالقرارات الفوقية.

عند اندلاع حراك الريف في أكتوبر 2016، نُظمت مسيرات شعبية حاشدة على مدار عدة أسابيع، وعند اعتقال قيادة الحراك تشكلت لجنة من الإطارات الحقوقية والنقابية وبعض التنظيمات السياسية: «المبادرة المحلية للتضامن مع معتقلي حراك الريف».

حفَّز حراك الريف تأسيس «تنسيقية وجدة ضد الحكرة»، التي ضمت تنظيمات سياسية وحقوقية، ضمنها الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، وجماعة العدل والإحسان، وحزب النهج الديمقراطي، نظمت وقفة احتجاجية في بداية شهر يوليوز 2017، عرفت مشاركة عمال مطرودين من إحدى شركات الحليب، ورُفعت فيها شعارات منادية بتحقيق العدالة الاجتماعية، وأخرى تدعو إلى محاربة الفساد والرشوة، وباحترام قانون الشغل وإرجاع العمال المطرودين إلى عملهم. [https://alyaoum24.com/906079.html].

لكن هذه الفعاليات التضامنية سرعان ما تراجعت، حيث تكلست اللجنة ولم تَجْرِ متابعة توصياتها. نفس الشيء حدث إبان حراك الجرادة، أما بالنسبة للتضامن مع حراك الماء بفكيك فهو يعرف قصورا في الأشكال التضامنية، فلم يجر تنظيم سوى وقفات محدودة، وكانت المشاركة في القافلة التضامنية الى فكيك غير مهمة.

5* ماذا عن نضال الشبيبة الطلابية والمعطلين-ات؟

وجدة مدينة جامعية، ويبلغ عدد الطلبة- ات المسجلين- ات بمختلف المؤسسات أزيد من سبعين ألف، وهي من المواقع التاريخية للحركة الطلابية.

كما هو شأن نضالات الشبيبة الطلابية في العقدين الأخيرين حيث انتقل النضال من المواقع الجامعية إلى معاهد التكوين، يشكل نضال طلبة وطالبات كلية الطب والصيدلة بوجدة استثناء مقارنة بما تشهد الجامعة، حيث كانو في طليعة معركة أطباء الغد طيلة الموسم الجامعي الماضي، هذه المعركة التي تميزت بنفَسها الطويل وكفاحية أشكالها، وأكثر ما ميزها خاصة، هو التدبير الديموقراطي لأطوارها. وقد لعب طالبات وطلبة كلية الطب والصيدلة بوجدة، دور رياديا فيها، وهذا ما يفسر قساوة القرارات الصادرة في حقهم- هن. آنذاك. وسيكون مفيدا للحركة بالجامعة اسلاتفادة من دروس نضال طلبة- ات الطب.

إلا أن ما يميز الوضع العام للحركة المراكز التقليدية للنضال الطلابي (الجامعية) هو التشرذم والاحتراب بين المجموعات الطلابية، خاصة المنتمية منها الى اليسار الطلابي، بناءا على استقطاب قَبَلي. إضافة إلى النضال في عزلة عن الجماهير، حيث تسود الأشكال الكلاسيكية، ويهيمن خطاب يمتح من قاموس العهود الماضية، مما يجعله عاجزا على تأطير الأجيال الجديدة من الطالبات والطلبة رغم العديد من المشاكل التي يواجهونها في مسيرة التحصيل الدراسي منها البيداغوجي والديموقراطي والاجتماعي (مشاكل المنحة و السكن والنقل على سبيل المثال).

في ما يخص الاقتتال الطلابي تعود أسبابه في غالب الأحيان إلى خلافات واهية، فإضافة إلى حرب المواقع والزعامة والاستفراد بالساحة الجامعية، قد يتطور خلاف شخصي بين طالبين أو طالبتين ينتميان لإقليمين مختلفين، لتنشب مواجهة مسلحة يتواجه فيها العشرات من الطرفين، وتُقتحم المنازل و يُروَّع سكان الأحياء المجاورة للجامعة. ينتج عن هذا إصابات جسدية تصل حد العاهات المستديمة، وكذلك حرمان طلبة- ات الطرف المهزوم من متابعة الدراسة واجتياز الامتحانات، كما أن النتائج الخطيرة هي نفور الطلبة- ات من النضال الطلابي عموما، مادام ان الدفاع عن المطالب يضل مقترنا بالعنف وحمل الأسلحة البيضاء.

لكن هناك تطورٌ إيجابي، على إثر الاقتتال

التتمة في الصفحة 09

تقرير عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنضالي بمدينة وجدة
حوار مع مناضل يساري

تتمة الصفحة 08

بين فصيلي طلبة الكراس والقاعديين التقدميين بموقع تطوان، إذ أصدر فصيل النهج الديمقراطي القاعدي بموقع وجدة بيانا يرفض فيه هذا الاقتتال، ورد فيه: «نؤكد على أن الصراع المثمر والكفيل وحده لجعل الحركة الطلابية تستفيد سياسيا ونضاليا من خلال معاركها النضالية هو الصراع الديمقراطي السلمي ومواجهة الفكرة بالفكرة وليس العنف الدخيل على منظمتنا الطلابية». [13-01-2024، https://tinyurl.com/2ukb26nz].

ينعكس وضع اليسار الطلابي بشكل سلبي كذلك على أدوات النضال خارج الجامعة، من نقابات وحركة معطلين- ات، فغياب مناصلين- ات مسلحين- ات بالنكوين النظري وفهم دقيق لمجريات الصراع الطبقي، وكذلك تربية تنظيمية تُمكِّن من تحمل مسؤولية قيادة النضالات، يحول دون تغذية هذه الإطارات بطاقة نضال جديدة.

كما أن من سمات الوضع الطلابي الانحسار الملحوظ لتواجد تيارات الإسلام السياسي في السنوات الأخيرة، وقد كانت جامعة وجدة معقلا لها، مع حضور عددي محلوظ للحركة الثقافية الأمازيغية.

بالنسبة لحركة المعطلين، فوضعها لا يشكل استثناءا عن الجزر العام الذي تعرفه الحركة عموما. إذ تقلصت قاعدة الفرع المحلي لجمعية المعطلين بشكل كبير، وهي نتيجة طبيعية لغياب المكتسبات في السنوات الأخيرة، وقد بدأ في التلاشي فلم يعد له ظهور حتى في المناسبات النضالية المعتادة.

ماذا عن الوضع السياسي بالمدينة: القوى السياسية الفاعلة؟

أ-اليسار

*** الإصلاحي أو الديموقراطي**

بخلاف ما كان منتظرا من نتائج تجميع واندماج في إطار فدرالية اليسار الديموقراطي، من حيث التوسع التنظيمي والحضور النضالي، أصيب الاطار الجديد بالنكوص والتراجع بالمدينة، بسبب انسحاب العديد من مناضلي_ات الأحزاب المشكلة له أو تجميد نشاطهم- هن، احتجاجا على تدبير عملية الاندماج من قبل القيادات. انعكس هذا على الحضور الميداني في المبادرات النضالية، و كذلك في تحقيق الاختراق الانتخابي، فلم تحصل لوائح الفدرالية على نتائج جيدة في الانتخابات البرلمانية سنة 2021، وقد كانت نفس اللائحة احتلت رتبة جد متقدمة في انتخابات سنة 2016، وكذلك بخصوص الانتخابات الجماعية الأخيرة، حيث لم تتجاوز الحصيلة مقعدين، وهو نفس العدد الذي حصل عليه الحزب الاشتراكي الموحد، وما يحد من فعالية هذه المقاعد الأربعة في المجلس غيابُ أي تنسيق أو تقارب بين اللائحتين.

*** اليسار الجذري**

يتواجد بوجدة فرع لحزب النهج الديموقراطي العمالي، منذ تأسيس الحزب أواسط التسعينات، وهو ما يشكل مكسبا مهما. لكن شأن كل اليسار الجذري بالمغرب، يعاني الحزب من محدودية قاعدته الجماهيرية جدا، إضافة إلى ضعف انخراط النساء وحضور ضعيف للشباب، ففصيل الحزب «طلبة اليسار التقدمي» لم يعد له وجود في الجامعة منذ سنوات.

تعرف المدينة كذلك تواجد العديد من المناضلين خريجي تجربة اليسار الطلابي على مدى السنوات الماضية، وإذا كانت نسبة مهمة منهم فاعلة في منظمات النضال، النقابات خاصة والجمعيات الحقوقية، وتمتاز بالحضور الميداني، فان ما يحد من هذه الفعالية وتطويرها هو التشتت وغياب التنسيق وعمل ممركز يجمع بينهم.

إذا كان التعاون مطلوبا بين مختلف هذه التشكيلات اليسارية، إلا أنه يكاد يكون معدوما، حيث يسود التنافر بين المناضلين، واذا تم أي تنسيق بفعل التلاقي الميداني الذي غالبا ما يكون مناسباتيا، فسرعان ما يعتريه الفتور ثم التلاشي بسبب النزعة الحلقية و عدم الانخراط الإيجابي في المبادرات، إضافة الى التسابق على زعامة متوهمة.

ب- قوى الإسلام السياسي

تعتبر المدينة قلعة لهذه القوى، وذلك بالتواجد المكثف لأعضاء جماعة العدل والاحسان وانتشارهم- هن في مختلف أحياء المدينة، وكذلك في صفوف فئة التجار وبعض المهن الحرة (أطباء، محامون، مهندسون) وتعرف بعض الأشكال النضالية خاصة التضامن مع الشعب الفلسطيني، حضورا وازنا لأعضاء الجماعة مع وجود متميز للنساء وبتنظيم محكم لصفوفها.

تقلصت القاعدة الانتخابية لحزب العدالة والتنمية، بشكل كبير في السنوات الأخيرة، عرفت هذه القاعدة توسعا كبير منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي وكان الحزب يحقق نتائج انتخابية متقدمة في انتخابات البرلمان ومجلس الجماعة الحضرية، قبل أن تعرف قاعدته انحسارا كبيرا بسبب نتائج الانتخابات الأخيرة.

ج- الفعل النسائي

لا يكاد يسجل في المدينة أي فعل نسائي، حيث يغلب الطابع المحافظ على النسيج المجتمعي، ويقتصر الحضور النسائي على تواجد بعض المناضلات على قلتهن في الإطارات الحقوقية والنقابية، في غياب جمعيات نسائية فاعلة.

هناك مثلا جمعية «حوار النسائية» وتقتصر أنشطتها على تنظيم دورات تكوينية حول مواضيع مثل المناصفة والحماية القانونية للمرأة المعنَّفة وزواج القاصرات، وتقديم دروس دعم... إلخ، وهي من نوع الجمعيات المُلحقة بالأنشطة الرسمية للدولة. ولكن بفعل غياب عمل نسوي يساري تقدمي فإن مثل هذه الجمعيات تستطيع استقطاب نساء المدينة، فضلا عن وزن حركات الإسلام السياسي في صفوفهن.

د- جمعيات المجتمع المدني

تتواجد بالأحياء الشعبية العديد من جمعيات ما يسمى المجتمع المدني، لكن أغلبها تحت هيمنة إما:

- جماعات الإسلام السياسي التي تعمل عبرها على تسييد خطابها وبرامجها السياسية وسط السكان، متخذة من الخدمات الاجتماعية والإحسانية لهذه الجمعيات مطية لذلك.

- أجندات انتخابية للأحزاب المسماة إدارية (أحزاب الدولة)، التي تستعمل هذه الجمعيات لضمان الأصوات الانتخابية من قبل سكان الأحياء الشعبية المهمشة، مستعينة على ذلك بخرطها في مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

- إضافة إلى تواجد جمعيات أخرى، تشتغل على برامج ما يسمى التنمية البشرية والمموَّلة من قبل الهيآت المالية الدولية خاصة البنك العالمي. وهذا النوع من الجمعيات يتمركز في فضاءات خارج الأحياء الشعبية، وتستقطب العديد من الأطر والطاقات النضالية، التي كان من ممكن أن تكون سندا للنضال النقابي والشعبي.

- بالنسبة للجمعيات الثقافية التقدمية فقد شهدت انقراضا يمكن تفسيره بالجزر العام الذي يشهده الفكر التقدمي وكذلك الحركة الجماهيرية عامة، كما أن إنتشار الجمعيات التنموية قد ساهم في ذلك، نظرا لما تُدره المشاريع الممولة من دخل مالي مباشر، وبالتالي انتفت ثقافة التطوع وقيم التضامن.

النضال من أجل الأرض في اشتوكة- آيت باها ، سيدي بيبي وآيت اعميرة (حوار)

نظمت تنسيقية «أكال للدفاع عن حق الساكنة في الأرض و الثروة» ندوة بعنوان «قضية الأرض: الواقع والآفاق»، يوم 12 يناير بمقر الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بأكادير، تخليدا لرأس السنة الأمازيغية (إيض إيناير). على هامش الندوة أجرت جريدة المناضل- ة حوارا مع المناضل عيسى شهاب من «جمعية أكال للدفاع عن أراضي الأجداد بسيدي بيبي وآيت اعميرة». هذا نصه:

1* هل يمكنك أن تقدم تعريفا بـ»جمعية أكال للدفاع عن أراضي الأجداد»؟

بداية تحية عالية لمنبر المناضل-ة الذي أتاح لنا هذه الفرصة للتعبير عن الحراك الذي تعرفه منطقة اشتوكة- آيت باها، خاصة ملف أراضي الأجداد بسيدي بيبي وآيت اعميرة. ولنا كامل الشرف أن أشارككم هذا الحوار وهذا اللقاء من أجل تنوير الرأي العام المحلي والوطني بخصوص هجوم الدولة على الأرض، من خلال السطو ومصادرة أراضي الأجداد، عبْرَ أساليب احتيالية أو مغلفة بقوانين ترجع إلى عهد الاستعمار كظهير 27 يوليوز 1919 بشأن تنظيم الوصاية الإدارية على الجماعات وضبط تدبير شوون الأملاك الجماعية وتفويتها.

«جمعية جمعية أكال للدفاع عن أراضي الأجداد» جمعية مدنية خرجت إلى الوجود في سياق الدينامية النضالية التي عرفتها ملفات السطو ومصادرة الأراضي كما أشرنا سابقاً، خاصةً ملف التحفيظ القسري والجائر لأراضينا من طرف وزارة الداخلية باعتبارها الوصية على الجماعات السلالية، حيث تم إلصاق صبغة أراضي الجموع والسلالية لسهولة الاستحواذ عليها ومصادرتها منا لأننا ملاكون أصليون نحوزها لقرون، وإن الواقع على الأرض وحتى الوثائق التاريخية والقانونية والمستندات والاستمرارات ومطالب التحفيظ السابقة للداخلية تفند هذه الصبغة .

في هذا السياق بدأت الدينامية النضالية من خلال تجمعات شبابية غيورة على المنطقة حيث أُنشئت مجموعة على الواتساب ولجنة محلية على مستوى الدواوير للتنسيق وطرح هذه الإشكالية العقارية للنقاش داخل الدواوير والجمعيات التنموية المسيِّرة للماء الشروب مما أعطى للبعد النضالي زخما كبيرا تجلى فيه إعادة إحياء جمعية «أكال للدفاع عن مكتسبات أراضي الأجداد للتنمية والتعاون»، والتي انخرطت كأول جمعية تُرافع على الأرض سنة 2006، لكن عدم تجديد هياكلها في الآجال القانونية على الرغم من التراكم النضالي الكبير الذي راكمته من خلال الفضح للتفويتات المشبوهة كما هو الحال بقضية 204 هكتار والتي تم تفويتها إلى العمران من طرف المسمى المجلس النيابي حيت لا يزال بعض الملفات معروضة على القضاء دون تعويض الضحايا أصحاب الأراضي.

إن النقطة الأساسية التي جعلتنا نفكر في خلق إطار مدني تعبوي استكمالا للتراكم النضالي للجمعية الأولى هو الترافع عن أراضي الأجداد بسيدي بيبي وآيت اعميرة هي: لأننا أصحاب أرض وحق نتوارثها أبا عن جد، وما دام الأساس القانوني للعقارات الغير المحفظة هي الحيازة فإننا نحوزوها لقرون بوثائق تاريخية (وثيقة المولى إسماعيل1) ومستندات وعقود واستمرارات عدلية وأحكام قضائية تقر بملكينا وحقيتنا في أرضنا.

2* كيف كان تعامل السلطات مع الجمعية وملفها المطلبي؟

في سنة 2018 ، ودون إحترام المسطرة القانونية العادية لمسألة التحفيظ، أي دون تعليقها ونشرها وانتظار التعرضات والملاحظات داخل الآجال المحددة قانونا، ستقوم وزارة الداخلية بتحفيظ الأراضي باسم الجماعات السلالية لسيدي بيبي وآيت اعميرة الوصية عليها وزارة الداخلية، مما أجج الوضع خاصة بسيدي بيبي حيث تم توقيف ثلاث دورات للمجلس الجماعي السابق وطالبنا باستدعاء المحافظ العقاري للمسألة معتبرين هذا التحفيظ تحفيظا قسريا وجائرا ولم يحترم المسطرة القانونية العادية. وأصدرنا بيانا في الموضوع كممثلي فيدرالية اليسار الديموقراطي بجماعة سيدي بيبي مع مطالبة باقي المكونات بالانسحاب من المجلس الجماعي احتراما للإرادة الشعبية للسكان الذين تضرروا من هذا القرار المفاجئ والقسري والجائر. واستمر النضال بالقيام باجتماعات تعبوية خاصة بالمقاهي ومحطات الوقود مما أدى إلى استنفار السلطات المحلية بالاتصال بأصحاب المقاهي ومحطات الوقود لمنعنا من الاجتماعات فتحولت الإجتماعات إلى منازل المناضلين وأعضاء الجمعية السابقة.

اعتبرنا تعامل السلطات المحلية بسيدي بيبي شططا في استعمال السلطة مخالفا كل القوانين الوطنية والدولية، وأن ظهير الحريات العامة بخصوص تأسيس الجمعيات واضح كما أن السلطات المحلية بسيدي بيبي تكيل بمكيالين؛ إذ هناك العديد من الجمعيات حصلت على وصول الإيداع القانونية عكسَ جمعية أكال للدفاع عن أراضي الأجداد بسيدي بيبي وآيت اعميرة حيث رفضت السلطة تسلم الملف القانوني بل امتنعت عن تنفيدا مقرر قضائي أقر بقانونية الجمعية. واعتبرنا هذا انتهاكا صارخا للدستور ولظهير الحريات العامة لتأسيس الجمعيات

3* ما هو الملف المطلبي للجمعية؟

ملفنا المطلبي واضح هو التسريع بتحفيظ أراضينا وأن ما ذهبت إليه وزارة الداخلية من خلال التحفيظ القسري والجائر لأراضينا باعتبارها أراضي الجموع و أراضٍ سلالية مجانبٌ للصواب، وأنّ اعتماد قوانين استعمارية ترجع لعهد الحماية خاصة «ظهير 27 يوليوز 1919 بشأن تنظيم الوصاية الإدارية على الجماعات وضبط تدبير شؤون الأملاك الجماعية وتفويتها» هو ضرب لحق الملكية، وبالتالي انتهاك صارخ للحق في التنمية، باعتبار الأرض هي الهوية والولوج السلس للتنمية المستدامة، وأن إلصاق صبغة أراضي الجموع والسلالية بأراضي الأجداد الهدف منه سهولة السطو عليها، مع العلم أن التحديد الإداري 290 الأخير يرجع لسنة 1947 لم يتم المصادقة عليه إلا في سنة 2018 تمهيدا للتحفيظ القسري والجائر لأراضينا بإسم الجماعات السلالية لسيدي بيبي وآيت اعميرة. والواقع على الأرض والمستندات ومطالب التحفيظ السابقة تنفي هذه الصبغة، خصوصا وأنها جرى فرضها بشكل انتقائي؛ إذ أُبقيَ على أراضي إنشادن وبلفاع أراضٍ خاصة، مع العلم أنها خضعت لنفس التحديد الإداري 290. ولتبرير ذلك كان جواب وزير الداخلية على سوال أحد البرلمانيين: «إننا أمام وضعية عقارية شاذة واستثنائية»!

إن المدخل الأساسي لتنمية مستدامة هو حل الإشكالية العقارية الشاذة وتمكين السكان من حقهم في الملكية ورخص البناء والتسريع بالتحفيظ الفردي والمجاني لأراضينا كما جاء في خطاب رئيس الدولة في افتتاح الدورة التشريعية لسنة 2018 وكذلك الرسالة الملكية للمناظرة الوطنية حول السياسات العقارية بالمغرب المنظمة الصخيرات.

4* ما هي الخطوات النضالية التي خاضتها الجمعية؟ وما موقعها من تنسيقية أكال ونضالاتها؟

باعتبارنا عضو فاعلا في تنسيقية أكال للدفاع عن الأرض والثروة فرع أكادير فإننا ننسق ونتفاعل إيجابا مع كل المحطات النضالية لأن الهدف واحد والمصير واحد هو الدفاع عن أراضينا والتشبث بحقنا في ملكيتها.

سبق لنا وشاركنا في المسيرة التي دعت إليها الجبهة الموحدة لمواجهة قرار إحداث المنتزه الطبيعي للأطلس الصغير، واستمر النضال محليا من خلال ووقفات وبتنسيق من «تنسيقية أكال للدفاع عن الأرض والثروة- فرع أكادير»، أمام عمالة اشتوكة آيت باها وأمام عمالة أكادير ومحليا بسيدي بيبي

التتمة في الصفحة 11

تتمة الصفحة 10

النضال من أجل الأرض في اشتوكة- آيت باها ، سيدي بيبي وآيت اعميرة (حوار)

للتنديد بعدم تنفيذ مقرر قضائي يقضي بحق الجمعية في الوجود والتنظيم ولا نزال في المرحلة النهائية من تتنفيد تحصيل الغرامة التهديدية التي حكمت بها المحكمة الإدارية للتسريع بتنفيد القرار القضائي واعتباره وصل الإيداع نهائي.

كما استطاعت الجمعية تعبئة وتأطير فئات واسعة من السكان، الذين انخرطوا منذ الوهلة في الدينامية النضالية، فكان حضورها المتميز في المسيرة الوطنية بالرباط للتنديد بالقرار الجائر لوزير الفلاحة بأحداث المنتزه الطبيعي للاطلس الصغير.

5* اشتوكة مجال يسيل أطماع المستثمرين الكبار . ما موقع هذا مما تقوم به الدولة حاليا في مجال العقار بالمنطقة؟

تعرف منطقة اشتوكة عامة توافد عدد كبير لليد العاملة الزراعية التي تشتغل في أراضي شاسعة وصالحة الفلاحة وتتواجد بها صيغات فلاحية ومحطات التلفيف ذات الصيت الدولي وتنوع كبير للمنتوجات التصديرية والخضروات والفواكه المخصصة خاصةً للتصدير، مما جعل المنطقة محط أطماع اللوبيات الاحتكارية الرأسمالية الفلاحية المتوحشة، الشيء الذي شجع سماسرة السطو ومصادرة الأراضي الزراعية بالمنطقة من خلال التفويتات المشبوهة لأراضينا للملاكين الكبار معتمدين على الوضعية العقارية الشاذة. وما التحفيظ القسري والجائر الأخير من طرف وزارة الداخلية لأراضينا سوى مطية وبطريقة احتيالية لتقديم أراضي السكان في طبق من ذهب إلى اللوبيات الفلاحية دون أن تنعكس هذه التفويتات على السكان وأصحاب الأرض.

بدأ الأمر، عمليا، في نهاية تسعينيات القرن 20 وبداية سنوات الألفين، حيث تنامت أطماع الدولة وظهرت لوبيات القعار. تجلى ذلك بالخصوص في تفويتات ما يسمى المجلس النيابي إلى شركة العمران (تجزئة أملا، الحي الصناعي، 204 هكتار، تفويت عقارات لفائدة المدعو الدرهم (David)... هذه التفويتات عجلت بانتفاضة أصحاب الأرض واحتجاجاتهم.

الأرض في المغرب ، نهب وخوصصة

بقلم، أكوليز

نظمت تنسيقية أكال فرع أكادير ندوة حول مسألة الأرض يوم 12 يناير2025. تمثل الافكار الواردة أسفله مساهمة في النقاش الجاري اليوم حول الأرض، خاصة مع استفحال هجوم الدولة على حق الفلاحين الصغار عبر انتزاع اراضيهم من أجل الاستثمارات الكبرى ومن أجل توجيه موارد البلد إلى التصدير.

يوجد المغرب في النطاق المتصحر على مشارف الصحراء الكبرى الواقعة في جهته الجنوبيّة الشرقيّة وتُعتبَر هذه الصحراء ثاني أكبر صحراء على مستوى العالَم؛ وهي أكبر الصحاري الحارة على المستوى العالمي بمساحة تفوق الـ9 ملايين كم مربعا، وثاني أكبر صحراء في العالم بعد صحراء القارة القطبية الجنوبية1.أصبحت أراضي الصحراء يتهددها شبح التصحر. إن هذا الموقع الجغرافي للمغرب يجعل من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة قليلة جدا بنسبة 12% فقط من المساحة الإجمالية للبلاد (710,850 كم²). وتنحصر في سهول في أشرطة ساحلية ضيقة في الشمال المطل على الأبيض المتوسط، وأخرى أكثر اتساعا في منطقة الغرب المطلة على المحيط الأطلسي.

الأرض، أرضية صراع اجتماعي

شكلت ندرة المياه والأرض في المغرب في منذ قرون مضت أرضية صراع داخل المجتمع. كانت المِلْكية، منذ نهاية القرن 19 وبداية القرن العشرين (أي قبل بدء الاستعمار المباشر)، تتركز في يد كبار الملاكين العقاريين والأسر «المخزنية» والأسرة الملكية الحاكمة. وهو الأمر الذي بلغ مستوى أثار صراعات عديدة.

سارع الاستعمار الاستحواذ على الأرض وواصله وكلائه المحليين

شهد الصراع على الأرض مع قدوم الاستعمار تسارعا كبيرا. باشر الاستعمار فعليا الاستيلاء على الأراضي عبر الطرد الممنهج للفلاحين من أراضيهم ثم إجراءات الاستحواذ على الأراضي عبر إضفاء الطابع القنوني على هذا الاستحواذ من خلال إصدار ظهائر سلطانية: ظهير 1 يوليوز 1914 الذي ينص على تحديد أراضي المخزن، وظهير 15 يوليوز الخاص بمنع الأملاك الجماعية ووضعها تحت وصاية الدولة، وظهير 27 أبريل 1919 المتعلق بالأراضي الجماعية. استندت السلطات الفرنسية على قواد القبائل الذين تحولوا بدورهم إلى ملاك أراضي كبار. بلغت مساحة الأراضي الزراعية الاستعمارية، في العام 1956سنة حصول المغرب على «الاستقلال السياسي»، مليون و 20 ألف هكتار: 728ألف هكتار للمعمرين الخواص؛ و292 ألف هكتار للاستعمار الرسمي. استمرت حساسية مسألة الأرض بعد « الاستقلال» بفعل محدودية الإصلاح الزراعي الذي طرحه يسار الحركة الوطنية (تجميع الأراضي أثناء فترة الحرث)، لأن الأسرة الحاكمة كانت أكبر ملاك عقاري بالبلد، وأي إصلاح زراعي جذري يعني نزع ملكيتها. بلغت الأراضي التي استرجعتها الدولة في العام 1973، 657 ألف هكتار. وقام الرأسماليين الكبار بمد أياديهم على ا على 499 ألف هكتار في حين احتفظت الدولة بـ 492 هكتار، وضعتها تحت إشراف شركتين عموميتين، شركة التنمية الفلاحية (صوديا) وشركة تسيير الأراضي الفلاحية (صوجيطا).

الخوصصة وتعميق سياسة الاستحواذ

شكلت توجيهات المؤسسات المالية الدولية بـ»الحد من تدخل الدولة في الاقتصاد» بما في ذلك قطاع الفلاحة، «استعمارا جديدا». التزمت الدولة برفع يدها عن هذا القطاع بشكل تدريجي فاتحة الباب للخواص على مصاريعه من اجل الاستحواذ على أفضل الأراضي، بينما تُرك المنتجين الصغار والمتوسطين عرضة لتغيرات المناخ(ندرة الأمطار)، فكانت وجهتهم المدن اضطرارا.

بدأت خصخصة الشركتين العموميتين اللتين كانتا تشرفان على القسم الأكبر من الأراضي المسترجعة، في العام 2003. فأصبحت 90% من من الأراضي في ملكية رجالات الدولة من الأمن والجيش بالإضافة طبعا إلى كبار المستثمرين.

تعمق مسار الانضباط لتوصيات المؤسسات المالية الدولية بتوجيه وتخصيص الفلاحة المغربية نحو التصدير وهو نموذج ما أطلق عليه "مخطط المغرب الأخضر" الذي يشجع الزراعات الرأسمالية الكبرى. كما شكلت سياسة السدود، لفائدة أصحاب الاستغلاليات الكبرى، خطوة أخرى لنزع الأراضي من أصحابها فمثلا، من أجل إقامة سد تودغى السياحي، جرى الاستيلاء على 96 هكتار من أراضي الجماعة السلالية تمتوشت. كما أن الدفع بخوصصة الطاقة الشمسية كما جرى من خلال استيلاء الدولة على الأراضي في المنطقة الشرقية (ورزازات) من أجل إنشاء المركب الضخم لإنتاج الطاقة الشمسية بورزازات (محطات نور 1، 2، 3)2 و الاستيلاء على 3000 هكتار من أراضي صغار فلاحي- الجماعات السلالية. وأيضا الاستيلاء 4500 هكتار من أراضي الجماعة السلالية سيدي عياد من أجل إنشاء محطة نور 4 بميدلت. سرع الربح المنتظر من مشاريع الطاقات الريحية عبر مختلف مناطق المغرب بالاستيلاء على عشرات آلاف الهكتارات التي ستقام فيها ألواح الطاقة الريحية المولدة للهيدروجين الأخضر.

نضالات ضد الاستحواذ على الأرض

تقوم بين الفينة والأخرى احتجاجات مسلوبي الأرض دفاعا عن أراضيهم. نظمت نساء الجماعة السلالية أولاد بوبكر- مدينة بني ملال في العام 2000، حيث نظمن وقفات احتجاجية أمام مقر العمالة. وجرى في 2010 تأسيس تنسيقية الجماعة السلالية للنضال والتفاوض التي نظمت أزيد من 20 وقفة احتجاجية وفي نونبر من العام 2014، نظمت اعتصام الكرامة على الطريق الوطنية. وتعرضت في غشت 2015 لقمع شديد من طرف الدرك الملكي. شهدت منقطة الغرب أيضا احتجاجات في العام 2007 بتنظيم وقفات ومسيرات احتجاجية للمتضررين من نزع الأرض، وفي 2010 نظمت النساء وقفة احتجاجية بالعاصمة شارك فيها أزيد من 1000 امرأة. ناضل قرويي الجماعة السلالية سيدي عبد ضد مشروع محطة نور 4 بميدلت، من أجل استعادة حقوقهم التاريخية، واجهتها الدولة بالقمع واعتقال أوبا ميمون سعيد لمرتين على التوالي: أبريل 2018 مع حكم بـ 4 أشهر سجنا، وأبريل 2019 وحكم بـ 10 أشهر سجنا. ووقف قرويي تنغير ضد سد تودغى السياحي باحتجاجات واعتصام طيلة 57 يوم، تعرضوا فيه للقمع في فبراير 2018، واعتقال نشطائهم وسجنهم، وعلى رأسهم الكاتب الإقليمي للنقابة الوطنية للفلاحين الصغار والمهنيين الغابويين، زيد تقريوت (سنة سجن نافذة).

خاتمة

تشكل المطالب التالية المقترحة نبراسا لكل نضال من أجل الارض:

إلغاء الظهائر الاستعمارية، وقانون الرعي، وقانون الساحل.

رفض كل الترسانة القانونية التي تضع "الوعاء العقاري" لصالح الاستثمارات الزراعية الكبرى.

وضع قانون تنظيمي يمكن المنتجين-ات الصغار-ات من الأرض بالموازاة مع سن سياسة عمومية لحمايتهم- هن من تقلبات السوق والمناخ.

وقف أداء الديون والغاء الديون العمومية ووقف كل الاتفاقيات التجارية مع الدول والشركاء الاقتصاديين القاضية بتوجيه موارد البلد للتصدير.

دمج مطالب الدفاع عن الأرض بتلك الخاصة بوقف تسليع المياه لصالح الخواص.

1 https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%A1_%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A8%D8%B1%D9%89

2 مقال «محطة ورزازات للطاقة الشمسية في المغرب: تفوق الرأسمالية "الخضراء" و خوصصة الطبيعة» بقلم حمزة حموشان. https://www.almounadila.info/archives/٣٨٣٨

التفكير الجنساني. البطريركية و / أو الرأسمالية: لنعد فتح النقاش

بقلم، سينزيا أروزا Cinzia Arruzza

الحلقة 6

علاقة انتهازية أم وظيفية؟

علاوة على ذلك، أوجد التطور الرأسمالي الظروف الاجتماعية لنقد هذه التفاوتات والضغط الاجتماعي من أجل تقليصها بشكل لم يسبق له مثيل في فترات تاريخية أخرى - يكفي فقط التفكير في مثال الأدب اليوناني الروماني، الفلسفي والتاريخي على حد سواء، حيث المواقف المنادية بإلغاء العبودية غير موجودة عمليًا، على الرغم من الاستخدام الهائل للعبيد لأغراض إنتاجية.

في الوقت نفسه، تميل الرأسمالية إلى الاستفادة الانتهازية من الاختلافات القائمة الموروثة من المجتمعات السابقة. فهي تستخدم، على سبيل المثال، الاختلافات في «العرق» والجنس لخلق تراتبية بين قطاعات معينة أكثر أو أقل حظًا من الطبقة المستغلة، وتمرير هذه التراتبية على أنها نتيجة للاختلافات الطبيعية، وبالتالي إخفاء الطبيعة الحقيقية لهذه التراتبية وعدم المساواة، وهي أنها نتاج منطق المنافسة الرأسمالية ذاتها.

بالطبع، هذه ليست خطة واعية تتبعها الرأسمالية، بل هي نتاج سلسلة من الممارسات والسياسات التي ترجع إلى حقيقة أن عدم المساواة بين الجنسين و»العرق» هي في الواقع مفيدة من وجهة نظر الرأسماليين. وختامًا، تستخدم الرأسمالية الاضطهاد الجندري كأداة لها، ولكنها تستطيع البقاء بدونه. ومن ناحية أخرى، لا يمكن أن توجد بدون الاستغلال الطبقي.

تجدر الإشارة إلى أن مقال ميسكينز وود هو جزء من سلسلة من الأسئلة الأساسية، وكلها ذات طبيعة سياسية وتدور حول مسألة نوع السلع غير الاقتصادية التي يمكن - ولا يمكن - الحصول عليها في مجتمع رأسمالي (على سبيل المثال، الحفاظ على البيئة في الكوكب).

نقطة الانطلاق لهذا التأمل هي ملاحظة أن تركيز النضالات الاجتماعية قد تحول من المجال الاقتصادي إلى مجال السلع غير الاقتصادية (التحرر الجندري والعرقي، والسلام، والصحة البيئية، والمواطنة، إلخ). وهنا تكمن المشكلة. إذا كنت أقتبس من إطار مقال ميكسينز وود، فليس بحثاً عن قمل في النص، بل لأن مقاله يستند من جهة إلى فصل ضمني واضح (وقابل للنقاش تماماً) بين البنية المنطقية لرأس المال وأبعاده التاريخية، ومن جهة أخرى، لأنه ينتهي إلى الخلط بين المستويات، وبالتالي إعادة إنتاج خلط كلاسيكي شائع للأسف لدى العديد من المنظرين الماركسيين الذين يؤيدون أطروحات هذا المقال. بعبارة أوضح: منذ اللحظة التي نقبل فيها هذا التمييز بين البنية المنطقية لرأس المال وأبعاده التاريخية، يمكننا قبول فكرة أن ابتزاز فائض القيمة يتم في إطار العلاقة بين أفراد أحرار ومتساوين من الناحية الشكلية، دون افتراض وجود اختلافات في الوضع القانوني والسياسي، ولكن فقط على مستوى عالٍ جداً من التجريد، أي على مستوى البنية المنطقية. من وجهة نظر تاريخية ملموسة، تتغير الأمور بشكل جذري. لنتناول هذه المسألة نقطة بنقطة:

1. دعونا نبدأ بحقيقة: لم يوجد قط تشكيل اجتماعي رأسمالي بدون اضطهاد جنسي. وما إذا كانت الرأسمالية، في هذه العملية، قد اقتصرت على استخدام أوجه عدم المساواة الموجودة من قبل، يبقى أمرًا قابلًا للنقاش: فقد ساهم الاستعمار والإمبريالية بشكل كبير في إدخال التسلسل الهرمي الجندري إلى مجتمعات لم تكن موجودة فيها، أو على الأقل بطريقة أكثر دقة.

وقد ترافقت عملية التراكم الرأسمالي مع تجريد النساء من مختلف أشكال الملكية التي كان بإمكانهن الوصول إليها ومن المهن التي كان بإمكانهن ممارستها خلال العصور الوسطى العليا (انظر كتاب سيلفيا فيديريتشي «Le grand Caliban»)؛ ويساهم التعاقب بين عمليات تأنيث العمل ونزع أنوثة العمل في إعادة التشكيل المستمر للعلاقات الأسرية, وقد خلق ذلك أشكالًا جديدة من القمع على أساس النوع الاجتماعي. وقد ساهم تسليع الهوية الجنسية منذ نهاية القرن التاسع عشر في تعزيز مصفوفة الغيرية المعيارية التي كانت لها عواقب قمعية على النساء، وليس عليهن فقط.

يمكننا أن نستمر في ذكر الأمثلة. إن القول بأن النساء لم يحصلن على الحريات الرسمية والحقوق السياسية التي لم يكن من الممكن تصورها سابقًا إلا في ظل الرأسمالية لأن هذا النظام قد خلق الظروف الاجتماعية لعملية التحرر هذه، ليس فقط حقيقة لا تغير الحقائق، بل هي أيضًا حجة مشكوك في صحتها.

يمكن للمرء أن يقول الشيء نفسه بالضبط بالنسبة للطبقة العاملة ككل: أنه في ظل الرأسمالية فقط تهيأت الظروف للتحرر السياسي للجماهير من الطبقات الدنيا ولكي تصبح هذه الطبقة ذاتاً سياسية قادرة على انتزاع فتوحات ديمقراطية كبيرة. فماذا يعني هذا إذن؟ هل هذا يدل على أن الرأسمالية يمكن أن تستغني بسهولة عن استغلال الطبقة العاملة؟ لا أعتقد ذلك. إذا كانت النساء قد حققن شيئًا، فذلك لأنهن ناضلن من أجله، ولأن الرأسمالية خلقت الظروف الاجتماعية التي كانت مواتية لولادة الحركات الاجتماعية والسياسية الحديثة العظيمة. ولكن الأمر نفسه ينطبق على الطبقة العاملة.

روزا لوكسمبورغ Rosa Luxembourg

(في قاموس لو ميترون Le Maitron ، للحركتين العمالية و الاجتماعية)

بمناسبة الذكرى 106 لاغتيال نسر الماركسية روزا لوكسمبورغ، نترجم للمناضلات والمناضلين تعريف قاموس لوميترون لأعلام الحركة العمالية لهذه الثورية الفذة [المناضل-ة]

وُلدت في 5 مارس 1871 في زاموسك (بولندا الروسية)، واغتيلت في 15 يناير 1919 في برلين؛ مُنظرة ماركسية، وصحفية، وقائدة اشتراكية ديمقراطية يسارية ثم شيوعية.

تمثل روزا لوكسمبورغ اليوم، ضمن الحركة الاشتراكية الديمقراطية الألمانية لمطلع القرن العشرين برمتها، برغم أصلها (اليهودي البولندي) الشخصية الأشهر والحية أكثر من سواها أيضا... في حين يبدو ليبكنخت(فيلهلم وكارل) وبيبل وإيبرت ينتمون إلى حقبة وعالم منصرمين، من شأن روزا لوكسمبورغ أن تكون معاصرة لنا. يعود هذا إلى المشاكل التي أثارتها وعالجتها (القومية، العلاقة بين الإصلاح والثورة)، ولكن أيضًا، وربما أكثر من ذلك، إلى المثال الذي أعطت: مثال مناضلة وثورية مستعدة للموت من أجل أفكارها، وفي الآن ذاته حساسة لكل صنوف المعاناة، ومنفتحة على كل ضروب الفرح وعلى كل الفنون (الأدب والرسم والموسيقى). كانت صحفية وخطيبة مفوَّهة، واصلت تحليلات ماركس على المستوى النظري. أولا ضد إدوارد برنشتاين، ثم ضد كارل كاوتسكي، مناضلة من أجل اشتراكية وفية لعقيدة ماركس، لم ترُم تعديل النظام والمجتمع الرأسماليين، بل الاستعاضة عنهما بنظام ومجتمع مختلفين: اشتراكيين.

كانت دينامو الحركة السبارتاكية، وترددت في القطع تنظيميا مع الاشتراكية الديمقراطية اليسارية حتى اللحظة (ديسمبر 1918) التي بدا فيها كل تعايش داخل الحزب الاشتراكي الديمقراطي المستقل مستحيلاً؛ فشاركت في تأسيس الحزب الشيوعي الألماني. وانتقدت جوانب من سياسات لينين وتروتسكي(في نص صدر بعد وفاتها بعنوان "الثورة الروسية») مُعارِضةً الانحرافات الإصلاحية والاستبدادية.

ربما حظيت روزا لوكسمبورغ، أكثر من لينين،باحترام «كل من يفكر بنحو مغاير»لتفكيرها. كتبت، في رسالة من سجنها في فرونكه إبان الحرب، إلى ماتيلد وورم: "حاولي أن تبقي كائنا إنسانا. هذا هو أهم شيء حقًا. وهذا يعني أن تكوني صلبة وثاقبة النظر وبهيجة، نعم بهيجة برغم من كل شيء والباقي».

ولدت روزا لوكسمبورغ لعائلة يهودية ثرية انتقلت للاستقرار في وارسو. وهناك درست من عام 1884 إلى عام 1887، بثانوية البنات. وفي سن السادسة عشرة (1887)، انضمت إلى مجموعة من الاشتراكيين الثوريين (بروليتاريا). باتت مهددة بالاعتقال، فهاجرت إلى سويسرا (1889)، حيث درست العلوم الطبيعية والرياضيات ثم العلوم السياسية والاقتصاد في جامعة زيورخ. وفي زيورخ تعرفت على ليو يوغيشيسLeo Jogiches وأصبحت صاحبته. قامت بالتعاون مع يوغيشيس و ما رشليفسكي Marchlewski ووارسكي Warski بإصدار نشرة اشتراكية بولندية بعنوان «القضية العمالية» (SprawaRobotnicza 1893)، وأسست الحزب الاشتراكي الديمقراطي لمملكة بولندا (1894)، الذي أصبح في عام 1900 الحزب الاشتراكي الديمقراطي لمملكة بولندا وليتوانيا(SDKPiL). وشاركت، بصفتها مندوبة لهذا الحزب، في جميع مؤتمرات الأممية الثانية حتى عام 1912. وعاشت في باريس في عامي 1894-1895، حيث كانت تعمل على أطروحتها، في شارع ريلي (الدائرة الرابعة عشرة) وشارع فيوتربيه (الدائرة الثامنة عشرة).

وفي عام 1896، تواصلت مع كارل كاوتسكي، رئيس تحرير مجلة دي نويه تسايت، ونشرت عدة مقالات عن بولندا في هذه المجلة. وفي العام الذي بعدُ، ناقشت أطروحتها للدكتوراه عن التطور الصناعي في بولندا، ونُشرت الرسالة. واستقرت، بعد حصولها على الجنسية البروسية بزواج صوري مع غوستاف لوبيكGustav Lübeck، في برلين، حيث انضمت إلى الحزب الاشتراكي الديمقراطي (1898). ومنذئذ، ودون كف عن الإسهام في أنشطة الحزب الاشتراكي الديمقراطي لمملكة بولندا وليتوانيا، كرست روزا لوكسمبورغ معظم وقتها للنضال داخل الاشتراكية الديمقراطية الألمانية.

أُسنِدت إليها، بعد وصولها بفترة وجيزة، هيئةُ تحرير صحيفة SächsischeArbeiterzeitung، لكنها تخلت عنها بعد ثلاثة أشهر (سبتمبر - نوفمبر 1898)، بسبب خلاف مع بعض أعضائها.

وقد لفتت سلسلة مقالات هاجمت فيها ببراعة نظريات إدوارد برنشتاين المراجعة للماركسية، نُشرت في سبتمبر 1898 في صحيفة لايبزيغر فولكس تسايتونغ، الانتباه إليها على الفور. وواصلت دحضها لنزعة المراجَعة («التحريفية») في العام التالي في جملة مقالات ثانية (أبريل 1899). ونشرتها كلها في كتيب بعنوان»إصلاح اجتماعي أم ثورة؟».ولم تتردد هذه الشابة ذات السبعة والعشرين ربيعاً، والتي لم تكن معروفة حتئذ، في مهاجمة أحد منفذي وصية إنجلز، رئيس التحرير السابق لصحيفة سوزيالدمكرات، بمعارضته بعقيدة ماركس التي أبانت عن دراية عميقة بها. وأكدت، في مقابل فكرة برنشتاين بتحويل الحزب الاشتراكي الديمقراطي إلى حزب ديمقراطي «مثل أي حزب آخر»، على الرسالة الثورية للاشتراكية الديمقراطية، التي هي من جهة أخرى السبيل الوحيد لتحقيق إصلاحات كبيرة لصالح الطبقة العاملة.

ومنذ العام 1898 فصاعدًا، كانت روزا لوكسمبورغ مندوبة في المؤتمرات السنوية للاشتراكية الديمقراطية، حيث دافعت بقريحة عن مواقفها. وحظيت بصداقة بيبل وكاوتسكي، وشاركت في الحملات الانتخابية للحزب وأثبتت مهاراتها في الخطابة. وكانت تتناول الكلمة بانتظام في الاجتماعات العامة.

وعرضت، بصفتها مندوبة إلى مؤتمر الأممية في باريس، تقريراً عن النزعة العسكرية، وانتقدت بشدة السياسات الاستعمارية للقوى العظمى (1900). في عام 1904، حُكم على روزا لوكسمبورغ بالسجن لمدة ثلاثة أشهر بتهمة الإساءة إلى الإمبراطور.

ومثلت، منذ العام 1904 وحتى الحرب، الحزبَ الاشتراكي الديمقراطي لمملكة بولندة وليتوانيا في المكتب الاشتراكي الدولي. وكانت معرفتها باللغتين الفرنسية والروسية تتيح لها التعامل بكفاءة مع المشاكل الدولية (قضية دريفوس، والإضرابات البلجيكية، ومشاركة الاشتراكي ميلران Millerand في حكومة "برجوازية"). ونشرت في عام 1904، مقالاً في صحيفة «دي نويه تسايت» بعنوان «المسائل التنظيمية للاشتراكية الديمقراطية الروسية"، انتقدت فيه تصور لينين للحزب (البلشفي)، الذي كان غير معروف في ذلك الوقت تقريبًا. بيّنت روزا لوكسمبورغ خطورة إقامة "مركزية بيروقراطية"، ودعت بدلاً من ذلك إلى «نشاط البروليتاريا الثوري المستقل».

عندما اندلعت الثورة الروسية في العام 1905، غادرت مكتب تحرير جريدة «فورفورتس» التي كانت قد انضمت إليها للتو، لتذهب في سرية إلى وارسو تحت اسم مستعار. ألقي عليها القبض في مارس 1906، وعانت من السجن القاسي قبل أن يُطلَق سراحها في يوليو بكفالة من الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني، ووُضعت تحت الإقامة الجبرية في فنلندا. وكتبت هناك

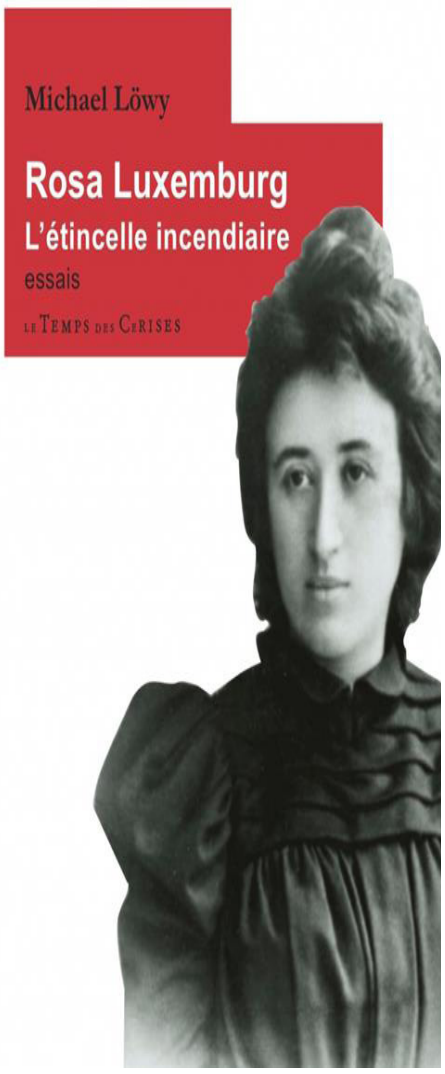

التتمة في الصفحة 14

تتمة الصفحة 13

روزا لوكسمبورغ Rosa Luxembourg
(في قاموس لو ميترون Le Maitron ، للحركتين العمالية و الاجتماعية)

كتيبًا بعنوان «الإضراب الجماهيري والحزب والنقابات»، حيث حللت أساليب النضال التي استعملتها الحركة الثورية في روسيا، معطية بها المثال للحزب الاشتراكي الديمقراطي في ألمانيا. وأشارت إلى أن النضال كان موجَّهاً «ضد الاستغلال الرأسمالي بقدر ما كان موجَّهاً ضد سلطة الدولة القديمة». واعتبرت أن على شغيلة ألمانيا «أن يعتبروا الثورة الروسية شأنهم الخاص، فلا يكفي أن يعبرواعن تضامن طبقي أممي مع البروليتاريا الروسية، بل عليهم أن يعتبروا هذه الثورة فصلاً من تاريخهم الاجتماعي والسياسي».

لكن قيادة الحزب، وباتفاق مع النقابات، قدَّمت الحفاظ على المنظمة وتطويرها على التحريض والعمل الثوري. ومنذئذ، لم يدافع عن مواقف روزا لوكسمبورغ التي كانت أقلّوية بنحو واضح إلا جناح يساري قليل التنظيم وممثلاً بأقل من ثلث مندوبي مختلف المؤتمرات التي هيمنت عليها منذ 1907-1908 فصاعداً قيادة مهتمة بالبراغماتية والفعالية الفورية. وفي مؤتمر لندن للحزب الاشتراكي الديمقراطي الروسي (13 مايو - 1 يونيو 1907)، الذي حضرته ممثلة الحزب الاشتراكي الديمقراطي لمملكة بولندة وليتوانيا، صوتت في كثير من الأحيان، ولكن ليس دائماً، مع البلاشفة ضد المناشفة. وفي مؤتمر الأممية في شتوتغارت (أغسطس 1907) دفعت بتبني قرارات تدين السياسة الاستعمارية وتطالب الاشتراكيين الديمقراطيين، في حالة نشوب الحرب، بمعارضة النزاع واستغلال حالة الأزمة للتعجيل بإسقاط النظام الرأسمالي.

تفاقمت الخلافات بين روزا لوكسمبورغ وقيادات الحزب والنقابات بعد العام 1906، لدرجة أنها لقيت صعوبة في نشر مقالات في الصحافة الاشتراكية الديمقراطية، المتحكَّم بها بشدة من قبل قيادة الحزب الاشتراكي الديمقراطي. وفي ديسمبر 1913، اضطرت، باشتراك مع مارشليفسكي وفرانز مهرينج، إلى إصدار صحفيتها الخاصة بعنوان Sozialdemokrat ischeKorrespondenz. وفي عام 1910، تسبب اقتراحها بنشر فكرة الإضراب الجماهيري والدعوة إلى تحويل الرايخ إلى جمهورية في انفصالها عن كارل كاوتسكي.

وكرست منذئذ الكثير من وقتها للتدريس والبحث. وقامت من 1 أكتوبر 1907، بتدريس الاقتصاد السياسي في مدرسة الحزب المركزية في برلين. وقد وفرت محاضراتها مادة لكتاب عملت عليه لسنوات، وهو كتاب «مدخل إلى الاقتصاد السياسي»، الذي لم تكمله، لكن مسودة عناصره نُشرت بعد وفاتها على يد صديقها يول ليفي. ونشرت في عامي 1908 و1909، جملة مقالات باللغة البولندية عن «المسألة القومية والحكم الذاتي»، حيث جادلت ضد فكرة استقلال بولندا ودافعت عن النزعة الأممية.

وفي عام 1913، صدر كتابها «تراكم رأس المال»، حيث حاولت مواصلة الأفكار التي وضعت شكلها الأولي في منعطف القرن لتعيين حدود توسع الرأسمالية في العصر الإمبريالي. وإبان الحرب، ردت روزا لوكسمبورغ على الانتقادات التي وُجهت لهذا العمل بمقال سجالي بعنوان: «نقد النقد (EineAntikritik)»، جرى ضمه منذئذ في كل طبعة من طبعات كتاب «تراكم رأس المال». بيد أن التاريخ لم يؤكد بعض استنتاجات كتاب «تراكم رأس المال» المتوقِّعة انهيار الرأسمالية بمجرد انتشارها في جميع أنحاء العالم.

تسببت خطاباتها المناهضة للعسكرة في محاكمة روزا لوكسمبورغ مرتين في عام 1914، أسفرت إحداهما عن الحكم عليها بالسجن لمدة عام، وهي العقوبة التي قضتها من فبراير 1915 إلى فبراير 1916.

شاركت، في يوليو 1914، في الاجتماع الأخير للمكتب الاشتراكي الدولي في بروكسل. وما إن اندلعت الحرب حتى بدأت في جمع العدد القليل من المناضلين الاشتراكيين الديمقراطيين المعارضين لـ«الاتحاد المقدس». ساهمت في نشر العدد الأول (أبريل 1915) من مجلة «Die Internationale» (أبريل 1915)، والتي جرى حظرها على الفور. حال سجنها دون مشاركتها في مارس 1915 في المؤتمر الدولي للنساء الاشتراكيات المنعقد في سويسرا بمبادرة من صديقتها كلارا زيتكين، حيث صودق على بيان مناهض للحرب.

وقامت في السجن بتحليل أغلاط وأخطاء الاشتراكية الديمقراطية الألمانية، ونددت بطبيعة الحرب في كراسة بعنوان «أزمة الاشتراكية الديمقراطية»، وُزعت سراً تحت اسم «يونيوس» المستعار. وحددت في وثيقة "المبادئ التوجيهية» (Leitsätze) التي اعتمدتها جماعة «أممية Internationale»، أسس منظمة أممية جديدة. وكان لها دور حاسم في تشكيل الحركة السبارتاكية، وتحديد أهدافها.

اعتُقلت احتياطيا في يوليو 1916، وقضت بقية الحرب في السجن، لكنها تمكنت من كتابة المنشورات والمقالات التي ظهرت في رسائل سبارتاكوس. كتبت في سبتمبر 1918، وهي في السجن، ملاحظاتها عن الثورة الروسية، حيث انتقدت لينين وتروتسكي لتقسيمهما الأرض إلى قطع أرض صغيرة فردية، واستسلامهما للمطالب القومية، وحل الجمعية التأسيسية في يناير 1918. لم يمنع ذلك روزا لوكسمبورغ من المطالبة منذ نوفمبر 1918 في ألمانيا بكامل السلطة لمجالس العمال، ومعارضة انتخاب جمعية وطنية. كانت مؤاخذتها الأساسية للبلاشفة هي»إلغاء الديمقراطية»وإقامة ديكتاتورية «حفنة من السياسيين، أي ديكتاتورية بالمعنى البرجوازي». ودعت إلى وسائل مختلفة تمامًا، وأكدت أنه «من دون حرية الصحافة غير المحدودة، ومن دون حرية التجمع والتنظيم غير المقيدة، لا يمكن تصور هيمنة جماهير شعبية عريضة».

أُطلق سراحها من السجن في بريسلاو في بداية نوفمبر 1918 بفعل الثورة، وعُينت مسؤولة عن تحرير صحيفة «دي روت فانه» (الراية الحمراء) السبارتاكية، في برلين. وقد نددت فيها بشدة بسياسات الأغلبية الاشتراكية التي كانت تؤيد الثورة المضادة. ولم توافق مع ذلك، في بداية شهر يناير، على تصريحات كارل ليبكنخت، بان ثمة فراغ في السلطة. واعتبرتها، ليس بدون سبب، مغامِرة.

نشرت، في 14 ديسمبر 1918، صحيفة دي روت فانه برنامج عصبة سبارتاكوس الذي كانت قد وضعته، وكان يتوخى يوم عمل «لا يزيد عن ست ساعات»وتشريك الشركات الكبيرة وكذلك الملكيات الزراعية الكبيرة والمتوسطة. وكتبت فيه أن الاشتراكية لا يمكن أن «تنتج عن مراسيم أي سلطة»، ولكن لا يمكن تحقيقها إلا «من قبل الجماهير الشعبية ذاتها». كما دعت أيضًا إلى إلغاء العمل المأجور.

عرضت روزا، في مؤتمر تأسيس الحزب الشيوعي الألماني (برلين، 30 ديسمبر 1918-1 يناير 1919)، برنامجها المقترح، وجرى اعتماده. ودعت في خطابها إلى "ثورة البروليتاريا العالمية". ودعت أيضا، دون نجاح، إلى ضرورة مشاركة الحزب الجديد في انتخابات الجمعية الوطنية، معتبرة أن الثورة لم تكن سوى في بدايتها. كانت لديها نظرة أكثر واقعية للوضع من معظم المندوبين الذين كان يجرفهم الحماس والنزعة التفاؤلية.

كانت روزا الحمراء طوال حياتها هدفًا للافتراءات. وفي نوفمبر-ديسمبر 1918، اشتدت هذه الحملة لدرجة وصف هذه المناضلة التي لم تكن تريد، وقد انتهت الحرب، إراقة قطرة دم واحدة، بـ "روزا المتعطشة للدماء(Die blutige Rosa)».

رفضت، في أسبوع برلين الدامي، مغادرة العاصمة تضامناً مع بروليتاريا برلين. جرت وشاية بها، وألقي القبض عليها مع كارل ليبكنخت على يد دورية من فوج فرسان الحرس (15 يناير 1919) التي كانت تمشط برلين بناءً على أوامر نوسكه. أغتيلت أثناء الليل، وألقيت جثتها في إحدى القنوات ولم يُعثر على جثتها إلا بعد خمسة أشهر. وفي 13 يونيو 1919، أقام لها أهالي برلين جنازة مهيبة.

ترجمة : المناضل-ة ، باستعانة بـ Deepl

المصدر: https://maitron.fr/spip.php?article216457

https://maitron.fr/spip.php?article216457, notice LUXEMBURG Rosa par Gilbert Badia, notice revue et complétée par Julien Chuzeville, version mise en ligne le 23 juin 2020, dernière modification le 9 septembre 2021.

قسم ثان وأخير: **بناء تضامن عالمي ضد التنافس الإمبريالي**

مقابلة مع آشلي سميث حول صعود الصين الرأسمالية

بقلم توماس هوميل Thomas Hummel

*** ماذا يعني هذا التنافس والديناميات الجديدة للرأسمالية العالمية بالنسبة لحلفاء الولايات المتحدة، مثل الاتحاد الأوروبي والدولة الإسبانية؟**

* لقد سبق لي التطرق إلى هذه النقطة في إجابتي السابقة التي تخص طبيعة التنافس. أمر جوهري أن ندرك أن الولايات المتحدة تسعى بالتوجه صوب تنافس بين قوى عظمى إلى جمع كل حلفائها التاريخيين كأتباع في صراعها مع الصين. وتمارس الولايات المتحدة ضغوطًا قوية على أوروبا - سواء بواسطة المؤسسات الاقتصادية مثل الاتحاد الأوروبي أو المؤسسات العسكرية مثل حلف شمال الأطلسي - لتصطف إلى جانبها ضد الصين.

تلجأ الولايات المتحدة إلى الحمائية، لا سيما في قطاعات التكنولوجيا الفائقة. وهي تصف هذه الظاهرة بأنها "سياج عالٍ حول ورش صغير"، ولكن الموقع يتوسع باستمرار وتجري حماية المزيد والمزيد من الصناعات من المنافسة الصينية، وخاصة ذات تطبيقات عسكرية. وتُعد الرقائق الإلكترونية خير مثال، فهي مكونات أساسية في كل شيء من السيارات إلى الطائرات العسكرية مثل الطائرة المقاتلةF-35 . فمن يسيطر على مقدرة إنتاج الرقائق الإلكترونية يتحكم في جزء كبير من التقنيات العسكرية وتقنيات المراقبة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي.

لذلك تقيم الولايات المتحدة حاجزًا حمائيًا حول هذه الصناعات الاستراتيجية، وتدفع الاتحاد الأوروبي إلى الاقتداء بها، بوقف تصدير تقنيات مثل الرقائق الدقيقة والليزر المستخدم في تصنيعها إلى الصين. كما تحاول منع بيع السيارات الكهربائية الصينية تحت ستار الأمن القومي، بدعوى أن الصين قد تستخدمها لمراقبة سلوك الناس. بالإضافة إلى ذلك، تضغط الولايات المتحدة على دول الاتحاد الأوروبي للبقاء خارج مبادرة الحزام والطريق الصينية. وباختصار، تريد الولايات المتحدة من حلفائها اعتماد نفس الحمائية الاقتصادية التي طبقتها ضد الصين. وهذا يضع رأس المال الأوروبي، وخاصة الألماني، في معضلة اقتصادية عميقة. فهو معتمد على التصدير إلى الصين، ولكنه يواجه الآن منافسة من الصين، خاصة في مجال السيارات الكهربائية. بالتالي فإن في اعتماد ألمانيا الحمائية خطر أن ترفض الصين وتغلق سوق التصدير الحيوي.

وعلى صعيد عسكري، تضغط الولايات المتحدة على أوروبا لتتماشى مع استراتيجيتها العسكرية لاحتواء الصعود الصيني. فعلى سبيل المثال، ضغطت على حلف شمال الأطلسي (الناتو) - لمعاملة الصين كمصدر قلق استراتيجي والبدء في التركيز على منطقة المحيطين الهندي والهادئ. في الجوهر، تستخدم الولايات المتحدة حلف الناتو سلاحا ضد الصين وستواصل الضغط على جميع حلفائها - بما في ذلك إسبانيا - للانحياز إلى استراتيجيتها الاقتصادية والعسكرية والجيوسياسية.

سيكون هذا الضغط مستمراً، وسيتجلى بطرق متنوعة لا يمكن توقع بعضها. لكن إسبانيا لن تكون استثناءً من هذا الاتجاه.

*** تجري أهم الأحداث الجيوسياسية ، في الظرف الراهن في غزة، وثمة احتمال متزايد لاندلاع حرب إقليمية أوسع نطاقاً. هل يمكنك أن تخبرنا عن عواقب تنافس الولايات المتحدة والصين في هذا السياق؟**

باتت غزة بؤرة صراع إقليمي وإمبريالي، ولكنها ليست البؤرة المشتعلة الوحيدة. فتايوان هي نقطة اشتعال أخرى، وكذلك أوكرانيا، وهناك نقاط ساخنة غيرها مثل الفلبين. هذه كلها بلدان تتقاطع فيها قضايا تقرير المصير القومي وصراع بين الإمبرياليات. يتمثل المفتاح بالنسبة لليسار في دعم جميع النضالات من أجل تقرير المصير الوطني دون استثناء، مع معارضة محاولات أي قوة إمبريالية استخدام هذه النضالات سلاحا لتحقيق أهدافها الخاصة، وهو ما ستحاول جميع القوى فعله حتمًا.

هذا هو الإطار العام لفهم ما يحدث في غزة. الولايات المتحدة هي الراعي الرئيسي - عسكريًا واقتصاديًا وسياسيًا - لدولة إسرائيل التي تعمل كضامن لها في الشرق الأوسط. وتستخدم الولايات المتحدة إسرائيل، إلى جانب الدول العربية الرجعية، لضمان عدم قيام أي دولة عربية أو إيران بتحدي سيطرة الولايات المتحدة على نفط المنطقة الذي يدعم الاقتصاد العالمي بأسره. وهذا يعني أن الولايات المتحدة متورطة بعمق في الإبادة الجماعية في غزة. فهي ليست مجرد راعٍ، بل شريك في الاستعمار الاستيطاني والفصل العنصري والاحتلال، والآن الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل. لقد دعمت الولايات المتحدة وموّلت وسلّحت إسرائيل في عدوانها على غزة والضفة الغربية ولبنان وسوريا وإيران واليمن.

الولايات المتحدة هي الفاعل الإمبريالي المركزي في المنطقة، إلا أنها ليست وحدها. فعلى سبيل المثال، لطالما دعمت روسيا الثورة المضادة والرجعية في المنطقة. فقد كان لها دور رئيس في مساعدة الأسد على سحق الثورة السورية، وحافظت على علاقة وثيقة مع نتنياهو، حيث يحتفل بوتين ونتنياهو علنًا بعلاقاتهما. كما أن دور الصين ليس ضئيلاً. فشغل الصين الشاغل هو تأمين تدفق النفط من الشرق الأوسط لتغذية توسعها الاقتصادي، لذلك أقامت علاقات اقتصادية وجيوسياسية مع كل دولة قادرة على تزويدها بهذا الوقود. وتقيم الصين تحالفًا مع إيران، ولكنها أيضًا دفعت باتجاه تطبيع العلاقات بين إسرائيل ودول أخرى في المنطقة، ليس من حيث المبدأ، ولكن ببساطة لأنها تريد الاستقرار وتدفق النفط. حتى أن الصين تفاوضت على اتفاق بين إيران والمملكة العربية السعودية، وهي ثاني أكبر مستثمر في إسرائيل. لذا، إذا كنت تدعم حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS)، فعليك أن تقدم ذلك كمطلب ضد الصين وشركاتها.

كان رد الصين على الأزمة الحالية رمزيًا بالأساس. ففيما انتقدت دعم الولايات المتحدة للإبادة الجماعية لتسجيل نقاط سياسية، لم تفعل شيئًا لمساعدة النضال الفلسطيني من أجل تقرير المصير. كان دور الصين، مثل تنظيم محادثات بين الفصائل الفلسطينية المتنافسة، رمزيًا إلى حد كبير. حتى أن الصين تدعم حل الدولتين، وهو الحل الزائف الذي لطالما اقترحته الإمبريالية الأمريكية لفلسطين.

أعظم ما يقلق واشنطن هو أن فقدانها النسبي للقوة في المنطقة في العقدين الماضيين يمهد الطريق أمام أدوار أشد عدوانية للصين وروسيا في الشرق الأوسط. وسيؤدي توسع حرب الإبادة الجماعية التي تشنها إسرائيل في المنطقة إلى تكثيف هذه الدينامية، ما قد يعرقل اتفاقات التطبيع بين إسرائيل والدول العربية الأخرى ويدفع الدول إلى تشكيل كتل متنافسة. ونحن نشهد بالفعل ظهور محور روسي-إيراني-صيني مصطف ضد إسرائيل والولايات المتحدة. والسؤال الآن هو ما الذي ستفعله الأنظمة العربية المتحالفة مع الولايات المتحدة، حيث أصبح من غير المقبول على نحو متزايد أن تدعم الولايات المتحدة علنًا في سياق الإبادة الجماعية الإسرائيلية.

وبالتالي، يمثل خطر أن تنقسم العداوات بين الدول إلى كتلة مكونة من الولايات المتحدة وحلفائها من جهة، والصين وإيران وروسيا من جهة أخرى. ولكن في الآن ذاته، جميع هذه القوى ملتزمة بشدة بالحفاظ على تدفق النفط، لذلك قد تتردد في المخاطرة بزعزعة استقرار

التتمة في الصفحة 16

تتمة الصفحة 15

قسم ثان وأخير: بناء تضامن عالمي ضد التنافس الإمبريالي

مقابلة مع آشلي سميث حول صعود الصين الرأسمالية

بقلم توماس هوميل Thomas Hummel

المنطقة من بانقسامات عميقة بين الدول. لكن العدوان الإسرائيلي فتح حقبة متقلبة وغير متوقعة إلى حد كبير، والدينامية التي في الرهان خطيرة. لقد بتنا شهودا على إبادة جماعية، وقد يؤدي امتداد هذه الإبادة الجماعية إلى لبنان إلى حرب إقليمية مفتوحة بين إسرائيل وإيران، مع ما يترتب على ذلك من تداعيات دولية.

*** في هذه النقطة، أعتقد أن السؤال التالي يتخذ أهمي أعظم. ما هي برأيك مهام اليسار العالمي وكيف يمكننا إيجاد مخرج من الوضع الراهن؟**

إننا نعود، بنحو إلى الأسئلة الكلاسيكية التي واجهت اليسار الثوري في مستهل القرن العشرين. نجد أنفسنا اليوم في وضع من العداوات الهائلة بين الإمبرياليات والثورات واسعة النطاق منبجسة من أسفل في جميع أنحاء العالم. يواجه اليسار سؤالاً استراتيجياً: كيف نواجه كل الدول - ليس فقط الدول الإمبريالية بل كل الدول الرأسمالية - من الأسفل، وكيف نبني التضامن بين الحركات العمالية وحركات المضطهَدين في كل بلد ضد كل القوى الإمبريالية والدول الرأسمالية وحروبها؟

في الولايات المتحدة، أهم شيء بالنسبة لليسار هو تجنب الاصطفاف مع الدولة الأمريكية ومشروعها الإمبريالي. وهو ميل يتجلى غالبًا لدى أصحاب الأفكار الإصلاحية والولاء للحزب الديمقراطي، الذي هو حاليً شريك في الإبادة الجماعية. إن التزامنا الأول في الولايات المتحدة هو معارضة الإمبريالية الأمريكية، انتهى الكلام.

وفي الوقت نفسه، يجب أن نحذر من الإغراء الثاني، وهو الاعتقاد بأن "عدو عدوي صديقي". يقود هذا الموقف بعض اليسار إلى اعتبار خصوم واشنطن أهون الشرور، أو حتى بدائل. ولكن كما سبق أن قلت، فإن هذه البدائل المزعومة، مثل الصين وروسيا، هي أيضًا دول إمبريالية ورأسمالية قائمة على الاستغلال والقمع والسياسات الرجعية. إن دعم قوى إمبريالية أخرى مثل الصين خيانة للنضالات الطبقية والاجتماعية في الصين بالاصطفاف إلى جانب دولتها ضد الشغيلة والشعوب المضطهَدة في البلد. كما أنه ينفّر الأمريكيين الذين يرون الصين بحق نظامًا رأسماليًا ديكتاتوريً ورأسماليًا يبقي الشغيلة محبوسين في المصانع في وسط جائحة. هذا ليس نوعًا من البديل، وادعاء أنه كذلك لن يؤدي سوى إلى عزل اليسار عن النضالات الطبقية والاجتماعية في الولايات المتحدة، وإضعافه.

البديل الحقيقي هو معارضة جميع القوى الإمبريالية - الولايات المتحدة في المقام الأول، ولكن أيضًا الصين - مع بناء تضامن عابر للحدود. اليوم، النظام العالمي مترابط بعمق، ما يتيح فرصًا حقيقية لهكذا تضامن. لنأخذ الآيفون على سبيل المثال. فهو يربط بين الشغيلة في المصانع الصينية وشركات الشحن الدولية والموزعين مثل أمازون ومنافذ البيع بالتجزئة في الولايات المتحدة وأماكن أخرى. وينسج هذا الاقتصاد العالمي المتشابك روابط تضامن بين الشغيلة في جميع أنحاء العالم.

فضلا عن ذلك، لدينا أنظمة تعليم دولية يشارك فيها الطلاب الصينيون في النضالات الجامعية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في الولايات المتحدة، حيث يشاركون في كثير من الأحيان في تنظيم طلاب الدراسات العليا والإضرابات. لذلك هناك فرص حقيقية في الولايات المتحدة لبناء التضامن مع الطلاب الصينيين، سواء في النضالات المشتركة في الولايات المتحدة أو مع الطلاب في الصين. وهذا يعني أننا يجب أن نعارض جميع أشكال القومية الأمريكية والعنصرية المعادية للصين، لأن مثل هذا التعصب من شأنه أن يقسم طلاب الدراسات العليا ويقوض التضامن النقابي.

إن الأساس الموضوعي للتضامن العالمي من أسفل أقوى من أي وقت مضى، وضرورته واضحة لكل من يفكر بجدية في هذه القضايا. المشكلة ذاتية وسياسية. نحن بحاجة إلى بناء يسار ملتزم بشكل مناضل بالأممية من أسفل - ليس فقط كمبدأ، بل كاستراتيجية تنظيمية. كيفية القيام بذلك أمر معقد، وعلى كل قسم من اليسار العالمي أن يفكر في كيفية النهوض بالمهمة. ولكن إما أن نجد طريقة لبناء هذا التضامن، أو سنعاني من همجية حكامنا - حروبهم الطبقية في الداخل وحروبهم الإمبريالية في الخارج. لذلك يجب على اليسار أن ينظم جيلاً جديداً من المناضلين الاشتراكيين الذين يدركون مركزية الشعار الاشتراكي القديم: "يا بروليتاريي العالم، لنتحد، فليس لدينا ما نخسره سوى قيودنا". هذا ليس شعارًا تاريخيًا مقدسا للتزويق، بل هو المشروع السياسي المركزي لعصرنا. فإما أن ننجح، وإما أن نواجه همجية غزة وقائمة الكوارث المناخية المتزايدة باستمرار.

https://tempestmag.org/2024/11/building-international-solidarity-against-/imperial-rivalry

النقابات العمالية من الوطنية الصدمية إلى الجامعة الشعبية

بقلم جان وسيمون لاكوتور Jean et Simonne Lacouture

قسم ثالث

تقديم: لا شك أن الإهمال البالغ الذي صار إليه تاريخ الحركة العمالية بالمغرب لا يعدو أن يكون سوى أمارة من أمارات التردي الإجمالي لهذه الحركة. فالجهود الجدية المتناولة جانبها النقابي كادت تتوقف كليا بإتمام الفقيد البير عياش ثلاثيته الموسومة «الحركة النقابية بالمغرب» بصدور جزئها الثالث قبل 31 سنة (سبتمبر 1993). وكذا الأمر من جانبها السياسي، بإيقاف المَنِيَّة جهودَ الفقيد شكيب أرسلان، الذي خص الحزب الشيوعي المغربي بدراسة هي أجود ما تناول هذا الحزبَ العمالي. والأمَرُّ ما هي عليه انشغالاتُ المنظمات النقابية اليوم بتاريخ كفاح الطبقة العاملة ومنظماتها. فهذا موضوع مهجور ما خلا بعض جهود التوثيق التي تقوم بها كدش بإصدار مصنفات بيانات وكرونولوجيا.

سعينا دوما، منذ صدور جريدة المناضل- ة قبل 20 سنة، إلى إتاحة المكتوب عن الحركة العمالية لمناضلي طبقتنا ومناضلاتها، بترجمة ما يتناول حقبا سالفة، وبمتابعة لأبرز نضالات العقود الثلاثة الأخيرة. نواصل بمد القارئ- ة بتناول صحفي للحركة العمالية المغربية ورد في فصلا ضمن كتاب «المغرب أمام امتحان» للصحفيين جان وسيمون لاكوتور Jean et Simonne Lacouture الصادر في العام 1958عن دار نشر Seuil بباريس. نورد هذا المجهود رغم طابعه الوصفي حصرا، ورغم زاوية نظره البعيدة عن تناول ماركسي لهذا الشأن، وذلك توخيا لأدنى إفادة ممكنة ولحفز الاهتمام.

ما هو الاتحاد المغربي للشغل؟

يتعذر تعريف هذه الحركة الثورية والوطنية والعمالية الفريدة، التي بُنيت في ظل الماركسية ولكن في قطيعة معها، وبارتباط وثيق بحزب برجوازي مثل حزب الاستقلال، دون عودة مباشرة إلى مؤسسيها. كان من الطبيعي أن يكون المحجوب بن الصديق، أمين عام الاتحاد العام المغربي للشغل والناطق باسمه، الذي التقيناه في طنجة في أكتوبر 1957، عندما كان يجهد لوضع أسس العمل النقابي في شمال إفريقيا مع ممثلي الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد العام للعمال الجزائريين، من نسأله أين وكيف كان موقف هذا المركزية بالنسبة للمنظمات العمالية الأخرى.

المحجوب، شاب جداً ونحيف وحَرِكٍ مثل شفرة، ناصبٌ بفخر قامته القصيرة، ذو نظرة حارقة وبهيجة في محيا أعجف. يُذكِّر هذا العامل في سكك الحديد سابقا بمثقف أكثر مما بشغيل. كأنه فنان رسم طليعي، أو ممثل حاز مجدا. يتحدث بنبرة متشنجة، ويلقي جمله كما لو كان كل منها تحديا، هو مع ذلك حباب وحاد الذكاء، لديه من الخيال أكثر من الحس المشترك، ومن البريق أكثر من الصلابة. ولكنه بلا شك من أكثر شخصيات المغرب الجديد لفتاً للانتباه وجاذبيةً، ويمكننا أن نرى فيه مقومات بوعبيد أو بن بركة.

- ما أود أولا أن تدركوه هو أن المفهوم الفرنسي لنقابية غير سياسية عديم المعنى لدينا، ولا يرتبط بأي من التقاليد. ربما كان له معنى لدى رجل مثل جوهو. عندنا، نحن الشعب المستعمَر، يشكل جهد التحرر كلا واحدا، فمن العبث (والضار) أن نفصل السياسة عن المسألة الاجتماعية، والمسائل المهنية عن الشؤون العامة.
- لكنك ناضلت في الكونفدرالية العامة للشغل CGT، بينما كنت، بصفتك عضوا في حزب الاستقلال، تعلن أفكارا سياسية تختلف تماما عن أفكار باقي قادة تلك المركزية...
- انتباه. ما كنا يوم منخدعين بالكونفدرالية العامة للشغل، وقد بذلنا كل ما في وسعنا للخروج منها وإنشاء مركزيتنا الخاصة، منذ سنة 1950. لقد أدركنا جيدا أن سلطات الإقامة العامة كانت تشجع الـ كونفدرالية العامة للشغل كي"تستوعبنا"، ومن أجل دمجنا في نظام يدعو إلى "التقدم" ضد النزعة الوطنية، ومن أجل جر المغرب إلى الاتحاد الفرنسي، وهو خط الحزب الشيوعي الفرنسي. في الجوهر، كان الاستعمار الفرنسي، المتردد في استخدام «حيل» فظة من قبيل عملية الكلاوي في 1951-1953، قد اختار استيعابنا عبر العمل النقابي. لقد أبصرنا ذلك كله، في الواقع، ولم نفعل غير العبور من الكونفدرالية العامة للشغل.
- بأي حركة نقابية أجنبية تربطون حركتكم، على الأقل من الناحية الروحية؟
- ليس بالحركة النقابية الفرنسية، على أي حال، والتي، في رأينا، تنطلق من العكس، أي من حزب. لقد قاد نقابيوكم، تحت ستار عدم التسييس، إلى التسييس المفرط، ما أدى إلى تقسيم الطبقة العاملة. نحن تعجبنا النقابية العمالية البريطانية أكثر. فهناك، على الأقل، الحزب تم بناؤه انطلاقا من النقابة. لكن حالتنا مختلفة أيضا. كثيرًا ما تقولون أن الاتحاد المغربي للشغل قد ولد من رحم حزب الاستقلال. وهذا غير صحيح. لقد أُنشئِت مركزيتنا وفق عملية ثالثة، في الوقت الذي كان فيه الحزب محطَّماً ومسحوقاً، في عام 1955. حالتنا ليست انطلاقا من الحزب إلى النقابة، ولا من النقابة إلى الحزب، ولدت مركزيتنا والحزب قائم، ولكن دون وجود حقيقي...
- ألا تشعرون بتجاذب مع النقابات الأمريكية التي درستموها في عين المكان السنة الماضي، والتي ساعدتكم؟
- لا، فهذا النوع من النقابية لا يستجيب بتاتا لواقع هذا البلد الاجتماعي.
- ماذا عن الاتحاد العام التونسي للشغل؟

التتمة في الصفحة 18

تتمة الصفحة 17

النقابات العمالية من الوطنية الصدمية إلى الجامعة الشعبية

بقلم جان وسيمون لاكوتور Jean et Simonne Lacouture

- نحن معجبون بإنجازاته، وبشخصية فرحات حشاد العظيمة. لكني أعتقد أنهم بالغوا في تضخيم أهمية الاتحادات المحلية، الأمر الذي يعزز الميل إلى تقسيم الحركة، وربما لم يكن عديم العلاقة بالأزمات الداخلية التي عاشوها.
- هل هيكليتكم مهنية بالأحرى؟
- لا، بل ممركزة، ممركزة بقوة، عبر اتحادات مهنية ومحلية .لكن ليست شمولية، أستطيع أن أجزم لك ذلك. أتحدى أي مراقب أجنبي أن يجد لدينا انتهاكات لمبادئ المركزة الديمقراطية!
- أنت قيادي نقابي، مناضل في حزب الاستقلال. ألا تجد أحياناً صعوبة في نسيان هذا لصالح ذاك؟
- لا، على الإطلاق. عندما تكون نقابياً حقيقياً وتعالج مشكلة نقابية، فإن الحزب لا يعود له أي اعتبار. يقول الناس إن الاتحاد المغربي للشغل تابع لحزب الاستقلال. هذه نكتة! إن من المؤسف أن جريدتنا (الطليعة) لا تترجَم إلى الفرنسية: وسترون من قراءتها أننا لم نتردد قط في انتقاد السلطات أيا تكن، استقلالية أو غير استقلالية.
- هل يصح قول إن "خط" الاتحاد المغربي للشغل شهد حقبتين، وإنه كان في سنة وجوده الأولى مشغولاً أساساً بالمطالب، أما في السنة الثانية فقد ركز أكثر على المردود والإنتاج؟
- هذا بسيط بعض الشيء، لكنه ليس خاطئًا تمامًا. يمكن القول فعلا إننا (في أكتوبر 1957) في حقبة تركيب. ولكن مناشداتنا للشغيلة لزيادة الإنتاج، المكللة نجاح كما تعلمون، لم تجعلنا نتخلى عن همنا الأساسي: رفع مستوى معيشة الجماهير. يجب أن يسير الإنتاج والأجور جنبًا إلى جنب، شريطة أن يريد ارباب العمل أن يفهموا...
- هل يفهمون؟
- يمكن، في في معظم الحالات، الجواب بنعم. إن أرباب العمل عندكم بشكل عام ليسوا أغبياء!...

انطلاقا من القمة

في الندوة المشار إليها آنفا، قال المحجوب نفسه لمستمعيه إنه بمجرد تأسيس الاتحاد المغربي للشغل، في مارس 1955، جرى تشكيل لجان تحضيرية لاتحادات محلية في كل مدينة، تضم كل واحدة زهاء عشرة مناضلين، بينما تشكلت نُوى صغيرة في الشركات. وأوضح أنه في غضون ثلاثة أشهر، تشكلت الشبكة الأساسية. وأضاف: "بفعل الظروف، تَشكل الاتحاد المغربي للشغل انطلاقا من القمة. بنحو ما راهن القادة، وافترضوا أن (الجماهير) ستصادق على فعلهم قام القادة بنوع من المقامرة، وافترضوا أن (الجماهير) ستوافق على عملهم. وقد رُبح هذا الرهان.

وبالنظر إلى العناصر العريضة للتنظيم في تجربة الكونفدرالية العامة للشغل، التي ورثها الاتحاد المغربي للشغل، والتي سهلت مهمته في البداية، يجب الإقرار بأن المحجوب والطيب ورفاقهما كانوا مسموعين على نطاق واسع من قبل الجماهير العمالية. ربما كانوا 40,000 عند عودة السلطان في نوفمبر 1955. والتقدير السائد أن أعدادهم قد تضاعفت أكثر من عشرة مرات بعد ذلك بعام. 400.000؟ 500.000؟ إبان صيف العام 1956 كان الاتحاد المغربي للشغل يضم عمليا جميع شغيلة الصناعة، أي حوالي 300.000 عامل، وكان قد حقق بالفعل اختراقات في المناطق القروية، حيث وزع ربما أكثر من مائتي ألف بطاقة عضوية (بـ 100 فرنك في الشهر) بين شغيلة الفلاحة.

لكن مشكلة الاتحاد المغربي للشغل كانت ولا تزال مشكلة كوادر أكثر منها مشكلة عدد أعضاء. ففي المستوى الأعلى، كانت معظم كوادر الكونفدرالية العامة للشغل شيوعيين فرنسيين. وفي القاعدة كان المناضلون عديمي الخبرة إلى درجة إن استشعار الحاجة إلى تأطير متين كان ملحا بنحو خاص. وفي من ديسمبر 1955 إلى نوفمبر 1957، جرى في مدرسة شين Chênes بالقرب من الرباط، تنظيم اثنتي عشرة دورة تكوينية، ضمت كل منها زهاء ثلاثين مشاركا، بمشاركة أخصائيين فرنسيين، ينتمي معظمهم الى الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين C.F.T.C ، ومدرِّبين من إدارة الشبيبة والرياضة ووزارة الشغل. تم تقسيم الدورات إلى ثلاثة محاور: أوليات العمل النقابي، تكوين اقتصادي واجتماعي، ودروس في التشريع. وأعقبها "تدريب ذهني" وزيارات موجهة للمصانع. ومهما كانت جدية هذا الجهد، ظلت مشكلة الاتحاد المغربي للشغل، في مطلع العام 1958، متمثلة في نقص كوادر متينة التكوين.

لم تكن تنقص شخصيات قوية في القمة. فإلى جانب المحجوب، كان الطيب بن بوعزة، الممتلئ والرزين بقدر ما كان زعيمه نحيلا ومشاكساً، قد جلب لرفاقه خبرة لا نظير لها في عالم الشغل المغربي. أما محمد الصديق، الذي كان حلقة تواصل معتادة مع أرباب العمل الكبار في الدار البيضاء، فهو ما يعرف بـ"الرجل الصلب» بذكاء حاد ومهارة ديالكتيكية حقيقية، وذوق جامح في الخطاب. وكان عبد الرزاق، أمين الصندوق، والتيباري من المناضلين العماليين المحنكين الذين مروا من مدرسة C.G.T الكونفدرالية العامة للشغل. وربما كان حسين هاشمي يبدو، ضمن الشباب، معدا لتولي أهم المسؤوليات. وأخيرا تدل حالة رجال مثل بناني، في الرباط، على أن الاتحادات المحلية لا تخلو من رؤوس متينة.

وقد كان الأمين العام يصر أمامنا على المركزة القوية للاتحاد المغربي للشغل. ولكن إذا كان الرأس قويا ومسموعا، فإن أعضاء هذه المنظمة يعانون من وهن خيالي وينقادون انقيادا أعمى لهيئة الأركان في الدار البيضاء. «ما القرار الواجب اتخاذه؟"... «ماذا لو نتصل بالمحجوب...؟». وفي بعض القطاعات، ليس الانصياع ما يُخشى منه، بل بعض عداوات قدماء الكونفدرالية العامة للشغل الذين لم يلقوا السلاح:

فالمركز المنجمي لخريبكة، المعقل القديم للنقابيين الشيوعيين، لم ينضم تماما و نهائيا، وكذلك الحال بالنسبة لشيالة (عمال الشحن والافراغ) ميناء الدار البيضاء. فعلى سبيل المثال، ألغيت انتخابات محلية في خريبكة عام 1957 يتدخل الأمين العام شخصيا - إذ كان الشيوعيون قد حظوا بوزن كبير هناك.

لم يكن بإمكان الاتحاد المغربي للشغل، الذي ولد بانقسام نقابي، أن يتجنب رؤية وحدته على المحك. ففي خريف 1956، ندد محمد جوريو، وهو زعيم نقابي من الرباط، بتبعية المركزية النقابية المغربية لحزب الاستقلال، ودعا إلى تأسيس "نقابة حرة"، فيما كان ينظم فيه مظاهرات ضد غلاء المعيشة بمشاركة عمالية متواضعة. وبرغم دعم أحد زملائه في سلا، عبد الرحمان جديد، والمساندة الخفية من طرف حزب الشورى والاستقلال، السعيد جداً بممارسة هذ المقلب إزاء حزب الاستقلال الذي كان قد استبعده من الحكومة، إلا أن محاولة جوريو فشلت في نهاية السنة ذاتها.

يتبع

تتمة الصفحة 20

لماذا الاشتراكية؟

ألبرت آينشتاين
ترجمة: ڤيڤيان عقيقي

لما يُسمّى بالثقافات البدائية، أنّ السلوك الاجتماعي للبشر قد يختلف كثيراً تبعاً للأنماط الثقافية السائدة وأنواع التنظيم المُهيمنة في المجتمع. على هذا الأساس، يمكن للذين يسعون إلى تحسين مصير الإنسان أن يؤسّسوا آمالهم: ليس محكوماً على البشر، بسبب تكوينهم البيولوجي، إبادة بعضهم أو أن يكونوا تحت رحمة مصيرٍ قاسٍ صنعوه بأنفسهم.

إذا سألنا أنفسنا عن كيفية تغيير بنية المجتمع والموقف الثقافي للإنسان لجعل الحياة البشرية مُرضية قدر الإمكان، يجب أن نعي دائماً حقيقة أن هناك ظروفاً معيّنة لا يمكننا تغييرها. كما ذُكِر سابقاً، فإن الطبيعة البيولوجية للإنسان، نتيجة كلّ الغايات العملية، ليست عرضة للتغيير. فضلاً عن أنّ التطوّرات التكنولوجية والديموغرافية للقرون القليلة الماضية خلقت ظروفاً وجدت لتستمرّ. في المناطق ذات الكثافة السكّانية العالية نسبياً وحيث البضائع ضرورية للاستمرار، إنّ التقسيم الشديد للعمل والجهاز الإنتاجي المركزي ضروريان للغاية. لقد ولّى زمن الاكتفاء الذاتي الكامل للأفراد أو المجموعات الصغيرة نسبياً (والذي قد يبدو مثالياً إذا نظرنا إلى الوراء). لا نبالغ كثيراً إذ قلنا إن الجنس البشري ما زال يشكّل لليوم مجتمعاً عالمياً واحداً للإنتاج والاستهلاك.

لقد وصلت الآن إلى النقطة حيث يمكنني أن أوضح بإيجاز ما الذي يشكّل بالنسبة لي جوهر أزمتنا الراهنة. يتعلّق الأمر بعلاقة الفرد بالمجتمع. أصبح الفرد أكثر وعياً لاعتماده على المجتمع من أي وقت مضى. لكنّه لا يواجه هذا الاعتماد كقيمة إيجابية أو رابطة عضوية أو قوة حمائية، بل كتهديد لحقوقه الطبيعية أو حتّى لوجوده الاقتصادي. فضلاً عن أنّ موقعه في المجتمع يتمثّل بتزايد الدوافع الأنانية لتكوينه باستمرار، فيما دوافعه الاجتماعية، وهي بطبيعتها أضعف، تتدهور تدريجياً. كلّ البشر، مهما كان موقعهم في المجتمع، يعانون من عملية التدهور هذه. إنهم سجناء أنانيتهم من دون أنّ يدركوا ذلك، يشعرون بانعدام الأمان والوحدة، ويحرمون من متعة الحياة البسيطة والعادية وغير المُعقّدة. لا يمكن للإنسان أن يجد معنى في الحياة القصيرة والمحفوفة بالمخاطر إلّا من خلال تكريس نفسه للمجتمع.

المصدر الحقيقي للشرّ، برأيي، هو الفوضوية الاقتصادية للمجتمع الرأسمالي كما هو اليوم. نرى أمامنا جماعة كبيرة من المنتجين، يسعون باستمرار إلى تجريد بعضهم من ثمار عملهم الجماعي–ليس بالقوّة، بل بالامتثال التام للقواعد القانونية بشكل عام. في هذا الصدد، من المهمّ أن ندرك أن وسائل الإنتاج–أي القدرة الإنتاجية الكاملة الضرورية لإنتاج السلع الاستهلاكية، وكذلك السلع الرأسمالية الإضافية–يمكن أن تكون من الناحية القانونية، وهي كذلك في معظم الحالات، ملكيّة خاصّة للأفراد.

للتبسيط، سوف أسمّي من لا يملكون وسائل إنتاج «عمّالاً» – ولو أنّ ذلك لا يتوافق تماماً مع الاستخدام المألوف للمصطلح. يكون مالك وسائل الإنتاج في وضع يسمح له بشراء قوّة عمل العامل. وباستخدام وسائل الإنتاج، ينتج العامل سلعاً جديدة تصبح ملكاً للرأسمالي. تكمن النقطة الأساسية في هذه العملية بالعلاقة بين ما ينتجه العامل وما يُدفَع له، وكلاهما يُقاس بالقيمة الحقيقية. بقدر ما يكون عقد العمل «حرّاً» فإنّ ما يحصل عليه العامل لا يتحدّد بالقيمة الحقيقية للبضائع التي ينتجها بل بالحدّ الأدنى لاحتياجاته ومتطلّبات الرأسماليين لقوّة العمل ربطاً بعدد العمّال المتنافسين على وظائف. من المهم أن نفهم أن أجر العامل لا يتحدّد بقيمة إنتاجه حتّى من الناحية النظرية.

يميل رأس المال الخاص إلى التركّز في يد قلّة، ويعود ذلك بجزء إلى المنافسة بين الرأسماليين، وبجزء آخر إلى التطوّر التكنولوجي والتقسيم المُتزايد للعمل اللذين يشجّعان على تكوين وحدات إنتاج أكبر على حساب الوحدات الأصغر. يَنتُج عن هذه التطوّرات أوليغارشية رأس المال الخاص، التي لا يمكن لجم قوّتها الهائلة حتّى من قبل مجتمع سياسي منظّم ديمقراطياً، لأنّ اختيار أعضاء الهيئات التشريعيّة يتمّ من قبل الأحزاب السياسية التي تُمَوّل إلى حدّ كبير أو تتأثّر بطريقة ما بالرأسماليين، الذين لأغراض عملية يفصلون الناخبين عن الهيئة التشريعية. أمّا النتيجة فهي عدم حماية ممثّلي الشعب لمصالح الفئات المحرومة من السكّان. فضلاً عن ذلك، في ظل الظروف الحالية، يتحكّم الرأسماليون لا محالة، بشكل مباشر أو غير مباشر، بالمصادر الرئيسية للمعلومات (الصحافة والإذاعة والتعليم). وبالتالي، من الصعب للغاية، بل من المستحيل في معظم الحالات، أن يتوصّل المواطن الفرد إلى استنتاجات موضوعية وأن يستخدم حقوقه السياسية بذكاء.

بالتالي، يتسم الوضع السائد في اقتصاد قائم على الملكيّة الخاصة لرأس المال بمبدأين أساسيين: أولاً، وسائل الإنتاج (رأس المال) هي ملكيّة خاصة ويتصرّف بها مالكوها بالشكل الذي يرونه مناسباً؛ ثانياً، عقد العمل حرّ. بالطبع، لا يوجد شيء اسمه مجتمع رأسمالي خالص بهذا المعنى. تجدر الإشارة إلى أن فئات معيّنة من العمّال نجحت في الحصول على شكل مُحسّن لـ «عقد العمل الحرّ» نتيجة نضالات سياسية طويلة ومريرة. لكن إذا أخذنا الصورة بكاملها، لا يختلف الاقتصاد الحالي كثيراً عن الرأسمالية «الخالصة».

تمّ الإنتاج من أجل الربح لا الاستخدام. ليس شرطاً أن يكون جميع القادرين والراغبين في العمل دائماً في وضع يمكّنهم من العثور على عمل؛ هناك دائماً «جيش من العاطلين عن العمل». يخاف العامل باستمرار من فقدان وظيفته. وبما أنّ العاطلين عن العمل والعمّال ذوي الأجور المتدنية لا يوفرون سوقاً مربحة، يصبح إنتاج السلع الاستهلاكية مُقيّد، بما يسفر عن ضائقة كبيرة. يؤدّي التقدّم التكنولوجي غالباً إلى مزيد من البطالة بدلاً من تخفيف عبء العمل على الجميع. إنّ دافع الربح بالتوازي مع المنافسة بين الرأسماليين هما المسؤولان عن عدم الاستقرار في تراكم رأس المال واستخدامه مما يؤدّي إلى كساد شديد بشكل متزايد. تؤدّي المنافسة غير المحدودة إلى إهدار كبير للعمالة، وإلى ذلك الشلل في الوعي الاجتماعي للأفراد الذي ذكرته من قبل.

أعتقد أنّ هذا الشلل هو أسوأ شرور الرأسمالية. يعاني كلّ نظامنا التعليمي من هذا الشرّ. يُغرَس في الطالب موقف تنافسي مبالغ فيه، بحيث يُدرّب على عبادة النجاح استعداداً لمستقبله الوظيفي.

أنا مقتنع بأن الطريقة الوحيدة للقضاء على هذه الشرور الجسيمة هي بتأسيس اقتصاد اشتراكي مصحوب بنظام تعليمي موجّه نحو أهداف اجتماعية. في اقتصاد مماثل، يمتلك المجتمع وسائل الإنتاج ويستخدمها بطريقة مُخطّطة. يوزّع الاقتصاد المُخطّط–الذي يكيّف الإنتاج مع احتياجات المجتمع–العمل المُفترض القيام به على جميع القادرين على العمل ويضمن سبل العيش لكلّ رجل وامرأة وطفل. يهدف التعليم بالإضافة إلى تعزيز القدرات الفطرية للفرد إلى تطوير حسّ المسؤولية لديه تجاه زملائه بدلاً من تمجيد القوّة والنجاح في مجتمعنا الحالي.

مع ذلك، من الضروري أن نتذكّر أن الاقتصاد المُخطّط ليس الاشتراكية. قد يكون الاقتصاد المخطّط على هذا النحو مصحوباً بالاستعباد الكامل للفرد. يتطلّب تحقيق الاشتراكية حلّ بعض المشكلات الاجتماعية والسياسية الصعبة للغاية: في ضوء المركزية البعيدة المدى للسلطة السياسية والاقتصادية، كيف يمكن منع البيروقراطية من أن تصبح قويّة ومُفرطة؟ كيف يمكن حماية حقوق الفرد وبالتالي ضمان ثقل ديموقراطي موازن لسلطة البيروقراطية؟

إن وضوح أهداف الاشتراكية ومشكلاتها له أهمّية كبرى في عصرنا الانتقالي. وبما أنّ المناقشة الحرّة وغير المُقيّدة لهذه المشكلات أصبحت من المُحرّمات الصلبة في ظل الظروف الحالية، أعتقد أنّ تأسيس هذه المجلّة سوف يكون خدمة عامّة مهمّة.

الرابط الأصلي للمقال: https://alsifr.org/einstein-socialism

لماذا الاشتراكية؟

ألبرت آينشتاين

ترجمة: ڤيڤيان عقيقي

هل مستحسن أن يعبّر غير الخبير في الاقتصاد والقضايا الاجتماعية عن آراء بشأن الاشتراكية؟ أعتقد ذلك، لعدد من الأسباب.

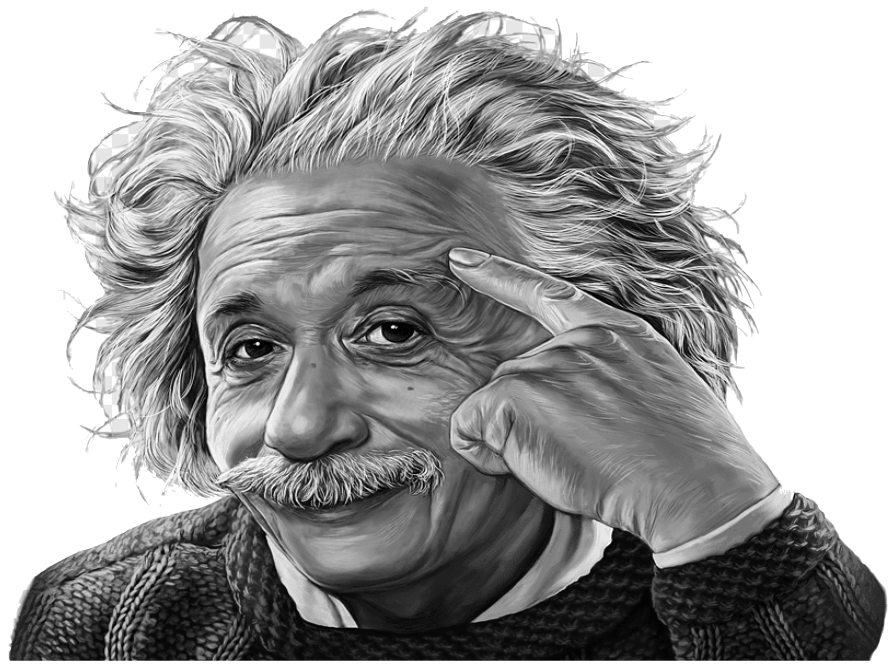

دعونا أولاً نفكّر بالسؤال من وجهة نظر المعرفة العلمية. قد يبدو أنّ لا اختلافات منهجية أساسية بين علم الفلك والاقتصاد: يحاول العلماء في كلا المجالين اكتشاف قوانين عامّة لمجموعة محدودة من الظواهر تجعل الترابط بينها مفهوماً بأكبر قدر من الوضوح. لكن الاختلافات المنهجية موجودة في الواقع. من الصعب اكتشاف القوانين العامّة في مجال الاقتصاد لأن الظواهر الاقتصادية الملحوظة تتأثّر غالباً بعوامل عدّة يصعب تقييمها بشكل مُنفصل. بالإضافة إلى ذلك، تأثّرت التجربة المُتراكمة منذ بداية الفترة الحضرية من التاريخ البشري، وقُيِّدت، كما هو معروف، بأسباب ليست حصراً ذات طبيعة اقتصادية. على سبيل المثال، معظم الدول الكبرى في التاريخ تدين بوجودها للغزو. أثبتت الشعوب الغازية وجودها، قانونياً واقتصادياً، كطبقة تتمتّع بامتيازات في البلد المُحتلّ. صادروا الأراضي لصالحهم، واحتكروا ملكيّتها، وعيّنوا كهنوتاً من طبقتهم. مأسس هؤلاء الكهنة، الذين تحكّموا بالتعليم، التقسيم الطبقي للمجتمع وجعلوه مُستداماً، وأنشأوا منظومة قيم لتوجيه الناس من دون وعي بسلوكهم الاجتماعي إلى حدّ كبير.

لكن التقاليد التاريخية أصبحت من الماضي إذا جاز التعبير: لم نتغلّب، حتى الآن، على ما أسماه ثورستين فيبلن بـ»المرحلة الافتراسية» من التطوّر البشري. تعود الوقائع الاقتصادية الملحوظة إلى تلك المرحلة، وحتّى القوانين المشتقّة منها لا تنطبق على المراحل الأخرى. وبما أن الهدف الحقيقي للاشتراكية هو التغلّب على المرحلة الافتراسية من التطوّر البشري، والتقدّم أبعد منها، فلا يمكن لعلم الاقتصاد في وضعه الحالي أنّ يلقي الضوء على المجتمع الاشتراكي المستقبلي.

ثانياً، الاشتراكية موجّهة نحو غاية اجتماعية–أخلاقية. مع ذلك، لا يمكن للعلم أن يخلق غايات ولا حتّى أن يغرسها في البشر. أكثر ما يمكنه فعله هو توفير الوسائل التي تسمح بتحقيق غايات معيّنة. لكن هذه الغايات–في حال لم تولد ميّتة–تُبتدع من شخصيّات ذات مُثُل أخلاقية رفعية، ويتبنّاها كثير من الناس ويحملونها بشكل لاواعي جزئياً، فيحدّدون التطوّر البطيء للمجتمع. لهذه الأسباب، يجب أن نكون حريصين على عدم المبالغة في تقدير العلم والأساليب العلمية عندما تتعلّق المسألة بمشكلات بشرية؛ ولا ينبغي افتراض أن الخبراء هم الوحيدون الذين لهم حقّ التعبير في المسائل التي تؤثّر على تنظيم المجتمع.

علت أصوات كثيرة مؤخّراً تؤكّد على أن المجتمع البشري يمرّ بأزمة واستقراره مُهدّد. في حالات مماثلة (حالة الأزمة) يشعر الأفراد بعدم اكتراث أو حتّى عدائية تجاه المجموعة، الصغيرة أو الكبيرة، التي ينتمون إليها. لتوضيح مقصدي، اسمحوا لي بالحديث عن تجربة شخصية. لقد ناقشت مؤخراً مع رجل ذكي وودود خطر وقوع حرب أخرى، والتي في رأيي سوف تهدّد الوجود البشري جديّاً، وأشرت إلى أنّ الحماية من هذا الخطر لن توفرها سوى منظّمة فوق-وطنية. عندها قال لي ببرودة شديدة: «لماذا تعارض بشدّة اختفاء الجنس البشري؟».

أنا متأكّد أنّ قبل قرن من الآن ما كان أحد ليدلي بتصريح مماثل باستخفاف. إنّه تصريح رجل سعى عبثاً لتحقيق توازن داخلي، ثمّ فقد الأمل. إنّه تعبير عن الوحدة المؤلمة والعزلة التي يعاني منها الكثير من الناس في هذه الأيام. ما هو السبب؟ وهل من مخرج؟

من السهل طرح أسئلة مماثلة لكن من الصعب الإجابة عليها بثقة. مع ذلك، عليّ المحاولة قدر المستطاع على الرغم من إدراكي بأنّ مشاعرنا وجهودنا متناقضة وغامضة في الغالب، ويصعب التعبير عنها بمعادلات سهلة وبسيطة.

الإنسان هو في آنٍ معاً كائن وحداني وكائن اجتماعي. بصفته كائناً وحدانياً، يحاول حماية وجوده، ووجود أقرب الأشخاص إليه، لإشباع رغباته الشخصية وتنمية قدراته الفطرية. وبصفته كائناً اجتماعياً، يسعى إلى اكتساب تقدير أقرانه من البشر ومحبّتهم، وإلى مشاركتهم أفراحهم، ومواساتهم في أحزانهم، وتحسين ظروف حياتهم. وجود هذه الجهود المتنوّعة، والمتضاربة في كثير من الأحيان، هو ما يفسّر الطابع الخاص للإنسان، فيما تُحدّد تركيبتها الخاصة بقدرة الفرد على تحقيق التوازن الداخلي والمساهمة في تحقيق صالح المجتمع. قد تكون القوّة النسبية لهذين المحرّكين ثابتة وراثياً في الأساس. لكن الشخصية التي تظهر أخيراً، تتشكّل إلى حدّ كبير من البيئة التي يجد فيها الإنسان نفسه أثناء نموّه، ومن خلال بنية المجتمع الذي ينشأ فيه ومن تقاليده الخاصة، وعبر تثمين المجتمع لأنواع معيّنة من السلوك. بالنسبة للإنسان الفرد، مفهوم «المجتمع» المجرّد هو مجموع علاقاته المباشرة وغير المباشرة مع معاصريه وجميع الناس من الأجيال السابقة. الفرد قادر على التفكير والشعور والكفاح والعمل بمفرده، لكنه يعتمد كثيراً على المجتمع–في وجوده الجسدي والفكري والعاطفي–بحيث يستحيل التفكير فيه أو فهمه خارج إطار المجتمع الذي يمدّه بالطعام والملبس والمسكن وأدوات العمل واللغة والأشكال الفكرية ومعظم المحتوى الفكري. أصبحت حياته ممكنة نتيجة عمل وإنجازات ملايين عديدة، ماضية وحاضرة، من المختبئين وراء كلمة «مجتمع».

من الواضح، إذن، أن اعتماد الفرد على المجتمع هو من حقائق الطبيعة التي لا يمكن إلغاؤها–تماماً كما في حالة النمل والنحل. مع ذلك، في حين أن مسار حياة النمل والنحل محكومة بكاملها، وبأدقّ تفاصيلها، بغرائزَ صلبة موروثة، فإن النمط الاجتماعي والعلاقات المتبادلة بين البشر متغيّرة للغاية وقابلة للتغيير. أوجدت كلٌّ من الذاكرة والقدرة على تكوين تركيبات جديدة وموهبة التواصل الشفوي إمكانيات لحدوث تطوّرات بين البشر من دون أنّ تمليها الضرورات البيولوجية. تتجلّى هذه التطوّرات في التقاليد والمؤسّسات والمنظّمات، وفي الأدب والإنجازات العلمية والهندسية، وكذلك في الأعمال الفنية. وهذا ما يفسّر، بمعنى ما، كيف يمكن للإنسان أن يؤثّر على حياته من خلال سلوكه الخاص، وأنه يمكن للتفكير الواعي والرغبة أن يلعبا دوراً في هذه العملية.

يكتسب الإنسان عند الولادة بنية بيولوجية من خلال الوراثة، يجب أن نعتبرها ثابتة وغير قابلة للتغيير، وهي تضمّ الدوافع الطبيعية التي تميّز الجنس البشري. بالإضافة إلى ذلك، يكتسب خلال حياته بنية ثقافية يتبنّاها من المجتمع عبر التواصل والعديد من أنواع التأثيرات الأخرى. هذه البنية الثقافية هي التي تخضع للتغيير بمرور الوقت، والتي تحدّد إلى حدّ كبير العلاقة بين الفرد والمجتمع. علّمتنا الأنثروبولوجيا الحديثة، من خلال التحقيق المُقارن

التتمة في الصفحة 19